

مشروع الحوار السوري

من أجل سوريا موحدة وديمقراطية خالية من الطائفية

مشروع الحوار السوري هو مبادرة تم إطلاقها من قبل سوريين داخل وخارج سوريا، هدفها تأسيس منبر للتبادل ومناقشة وجهات نظر "الأغلبية الصامتة" فمعظم السوريين الناشطين سياسيا يمثلون المتشددين في طرفي الأزمة السورية، وغالبا ما تتحدد خياراتهم وتصرفاتهم كأشخاص ومجموعات وفقا لعواطفهم المتأرجحة بين الخوف أو الطموح أو الغضب، وبالمقابل يتمتع من هم بالوسط بشكل عام بمرونة وعقلانية وواقعية وقابلية للنقاش، وربما يمثلون الشريحة الأكبر من الشعب السوري حسب رأينا، لذلك كان من المهم أن يتم دعمهم بمنبر يساعدهم على تقديم روايتهم للأحداث وعلى إيجاد مبادرات وسطية لإنهاء هذه الأزمة المعقدة. في المرحلة الأولى سنحاول الإجابة على سؤال أساسي لا يزال دون جواب: ما هي المواضيع التي تؤرق المواطن السوري وتشغل تفكيره؟ ما هي أهم طموحاته؟ ما هي أولوياته؟

تتلخص تفاصيل حياة المواطن السوري مع تطورات الأزمة الحالية بـ"أساليب النجاة"، فالأعمال المسلحة لم تكسر الأمان فقط بل أصبحت تهدد بقاءه بشكل عشوائي، وأصبح الإنسان بذاته مستهدفاً مهما كان موقعه أو موقفه السياسي، وعند هذا الحد تراجعت الكثير من الاعتبارات أو الأولويات التي كان يراها أساسية في بداية الأزمة، حتى الهم الاقتصادي تجاوز المنطق العام الذي كان سائداً قبل 2011، بل اتخذ موقفاً خاصاً في بحث المواطن عن أسباب الحياة الأساسية.

وإذا كان الهاجس الأمني هو الأكثر حضوراً فإن الهم المعيشي يرافقه بشكل مواز، حيث يمثل استقرار الاقتصاد طبيعياً للنظام السياسي في أي بلد. ومن البديهيات أن أول ضحايا الصراع السياسي هو الاقتصاد. وهذا ما كان متوقعاً في سورية، وهذا ما حصل. ولكن لم يبق الاقتصاد ضحية ثانوية للعنف بل أصبح مستهدفاً بذاته. فبين أطراف المعارضة التي استهدفت الاقتصاد لتهاجم التطبيع الذي يحاول النظام فرضه على الأزمة وبين النظام الذي استخدم التخويف من انهيار الاقتصاد كأداة لتدعيم الولاء له، انهار الاقتصاد السوري فعلاً. وهذا الانهيار ليس مرحلياً أو سطحيّاً يمكن عكسه بسهولة، فلقد تهدم جزء كبير من البنية التحتية الاقتصادية في سورية وهربت رؤوس أموال كبيرة إلى خارج البلاد وسحبت الناس مدخراتها من التداول في السوق كما أوقفت الحكومة استثماراتها العامة التي هي غالباً عماد الحركة الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك أدى العنف والعمل العسكري إلى تشريد أعداد كبيرة من الأسر السورية مبعدة إياهم عن مصادر دخلهم وأماكن عملهم. حيث يقدر عدد النازحين (داخل وخارج سورية) بأكثر من 2.5 مليون إنسان. والحصيلة أن أكثر من نصف القوة العاملة السورية أصبح عاطلاً عن العمل، بينما انخفض دخل الباقين بشكل ملحوظ. وبدأت الناس تأكل من مدخراتها. وحيث أن الكثيرين في سورية كانوا يعيشون قرب خط الفقر فإن أعداداً كبيرة منهم سقطت في الفقر المدقع ولم يعد لديها الحد الأدنى من الموارد لتحافظ على القيمة الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية لم تتعامل مع الموضوع بجدية وكفاءة وكذلك المنظمات غير الحكومية التي خافت في البدء من الإنجرار إلى مغبة المعاقبة من كل أطراف النزاع الذين أصر كل منهم أن لا تعبر المساعدات الإنسانية إلا من خلاله، ولم تبدأ عملها بفاعلية إلا في مرحلة متأخرة من الأزمة. وتحمل الرأسمال الاجتماعي الأهلي الجزء الأكبر من عبء المساعدات الأساسية للبقاء على قيد الحياة (الإيواء مع الأقارب والتشارك مع الجيران في الموارد، الخ). إلى ذلك فإن موارد المجتمع المضيف بدأت بالنضوب، وكذلك قدرة بل وحتى رغبة الطبقات الميسورة في دعم الطبقات التي لا تملك مدخرات كافية للإستمرار. فمع استمرار الأزمة بدأ الجميع يحسب حساباً لقدرته الذاتية للإستمرار على العطاء بدون دخل، بعد أن ساد شبح الخوف على البقاء حتى بالنسبة للطبقات الوسطى والغنية.

في ظل تحدي البقاء على قيد الحياة تحول جزء من السوريين إلى الجريمة والعمل خارج القانون. وحاول الكثير من المتحاربين على طرفي الصراع الإستفادة من حالة الفوضى لتعزيز مكاسبهم المادية. هذا كله أدخلنا اليوم فيما يعرف باقتصاد الحرب، مما أدى بدوره إلى تسارع في انهيار الاقتصاد السلمي وهروب الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد ومعهم الإستثمارات التي تشغل البقية من السوريين. وأصبحت سورية تدور في حلقة مفرغة من إنعدام الأمن الذي يولد انهياراً اقتصادياً الذي يؤدي إلى إزدياد العنف. وفي ظل اقتصاد الحرب تتشكل الإحتكارات وترتفع الأسعار ويصبح الحصول على أساسيات العيش عملاً مشوباً بالخطر.

في هذا السياق يصبح البقاء على قيد الحياة والحصول على لقمة عيش كريمة هو الهم الأكبر والشغل الشاغل لأغلبية المواطنين في سورية. وإذ ما زال الجزء الأكبر من السوريين يرتدع بقيم أخلاقية عن ارتكاب الجرائم لمجرد البقاء على قيد الحياة فإن الجوع والحرمان سيخلقان ضغوطاً كبيرة على الروابط الاجتماعية وقد يأخذ جزءاً كبيراً من الناس إلى مسارات ليس لها أي سقف أخلاقي أو مبدئي. وهذا بدوره سيشكل عائقاً مستقبلياً لأي محاولة جادة لإعادة بناء اقتصاد سليم.

إلا أن المستقبل الاقتصادي، ناهيك عن السياسي، بات أبعد ما يفكر فيه الناس. لذا فإن الحديث عن الإصلاح السياسي أو شكل الدولة أو الدستور أو شكل المؤسسات الديمقراطية صار أمراً بعيداً وخيالياً، بل وحتى يعتبر إهانة للكثيرين الذين يرون أن أولوية العمل اليوم يجب أن تكون بإيقاف العنف وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وأن كل حديث غير ذلك هو جريمة لا تقل عن العنف الذي يحصد السوريين بدون استثناء. إن إصرار أطراف النزاع على تهميش هذه القضية وعدم إعطاء مشكلة البقاء على قيد الحياة أولوية على العمل العسكري والسياسي دفع جزءاً كبيراً من السوريين اليوم لرفض الموقف الأخلاقي لكل الأطراف المتصارعة وزاد من مقبولية أي حل للأزمة يوقف العنف ويضمن للناس لقمة عيش آمنة.

2 . مصير المعتقلين والمطلوبين أمنياً والمهددين بالعقاب من مسلحي الثورة

تشعبت قضية المطلوبين والمعتقلين، فبعد أن كانت مرتبطة فقط بالجهاز الأمني للسلطة، ظهرت خلال مرحلة متقدمة من الأزمة مسألة المخطفين من قبل المعارضة المسلحة التي اتخذت في بعض جوانبها شكلاً شبيهاً بالاعتقال، لكن "الاعتقال" بمجمله يبقى مرتبطاً بملف قديم وخاص بالنظام السياسي.

مع بداية الحدث السوري تزايدت أعداد المعتقلين والمطلوبين أمنياً، وذلك قبل أن تتطور الاحتجاجات إلى "نزاع مسلح"، وتفاقم الأمر على امتداد شهور الأزمة وظهر ما يمكن تسميته بـ"فوضى الاعتقال" التي ترافقت مع "فوضى إطلاق سراح المعتقلين"، وهي عملية تتم تحت عنوان فضفاض (ممن لم تتلخ أيديهم بالدماء) بشكل ينتج خلط المعايير وحسب رأي البعض يزيد من علاقة التضاد والنفي بين المواطن ودولته.

لم يؤثر إلغاء حالة الطوارئ على كافة التفاصيل الخاصة بمسألة الاعتقال، ويبقى حسب رأي شريحة من المجتمع خوف الناس من أن يتم الاقتصاص منهم، أو توريطهم دون وجه حق في هذه القضية أو تلك لاحقاً، مما يستدعي مأسسة هذه القضية ضمن شروط شفافة واضحة للجميع، وعلى أسس قضائية.

بعض الاتجاهات السورية تجد أن المدخل لبحث مصير المعتقلين هي بالمصالحة الوطنية التي تم إهمالها منذ الصراع مع الإخوان المسلمين بداية الثمانينات، ويعطي أصحاب هذا الرأي أهمية للمصالحة في الحفاظ على الهوية السورية وسط محيط عربي وإسلامي متعدد الأعراق والمذاهب، وهي الهوية التي ستسمح لأي سوري بالإحساس بالعزة في بلده، لكن المصالحة لا تملك مفهوماً موحداً لدى كافة الأطراف السورية فالبعض يفهمها كإجراء بعد تحقيق الانتصار، بينما يرى آخرون أنها لا تعني إلا تحقيق كافة أهدافهم التي فشلوا في تحقيقها بقوة السلاح، مما يستوجب البحث عن فهم موحد لقضايا المصالحة الوطنية.

في المقابل فإن تصفية ملف المعتقلين وضبط مسائل الاعتقال وتحقيق المصالحة ترتبط بحالة إجرائية أساسية متعلقة بـ"المسلحين"، والسلطة التي أصدرت عفواً متكرراً لمن حمل السلاح "ولم تتلخ أيديهم بالدماء" فإنها تتعامل مع ظاهرة التسليح وليس "المسلحين" كمجموعات لها مرجعياتها المختلفة، ومن هذه الزاوية فإن بعض الاتجاهات المعارضة تجد ضرورة "إشراك المسلحين في المنظومة الأمنية" وفق مناطقهم، وفي هذا التوجه هناك تأكيد على خلق آليات عابرة للسلطات فيما يتعلق بالآلية التعيينات في إدارة الأمن وفي الجيش لضمان عدم الانقلاب على أية صيغة للحل ولضمان عدم فوضى السلاح والمسلحين إن خرجوا عن معادلة الحل.

بعض من يتبنون هذا الاتجاه يرون ضرورة التمييز بين المجموعات المسلحة قبل القيام بأي إجراء، لأن بعض المجموعات، وهي المنتشرة بقوة اليوم، تنتمي لمجموعات تكفيرية وعدد من عناصرها غير سوريين، في نفس الوقت لا يمكن الانتظار لما بعد الأزمة لإيجاد حل. فأحد مسيبات استمرار العنف هو خوف المسلحين من مصيرهم إذا توقف العنف. في الوقت الذي تخاف شريحة كبيرة مما تم تسميتها بالموالية للنظام (شبيحة النظام) بالقصاص الذي تتوعد به المعارضة في حال انتصارها.

بانتظار بيئة سياسية جديدة هي خلاصة ما يقارب العامين من الأزمة السورية التي بدأت بحراك اجتماعي وانتهت بصراع مسلح عنيف، فالبحث عن السياسة وسط تطورات الوضع الميداني يشكل نقطة الارتكاز لمرحلة ما بعد الأزمة، أو حتى لآليات الخروج منها، فالتطورات أوضحت جملة من الاتجاهات التي طفت على سطح الحياة السياسية حيث نجد:

- القلق الأساسي ناجم عن طبيعة الأزمة وازدياد التطرف، فهناك خوف من أن يؤدي هذا الأمر إلى تقلص مساحة الحياة السياسية، وهو ما يحدث بالفعل، وعلى جانب آخر هناك مخاوف من التجارب التي ظهرت في المحيط الإقليمي مثل العراق وليبيا واليمن، التي تجسدت بفرض حالة تغيير سياسي بالقوة المسلحة وبالضغوط المتنوعة.
- عدم وضوح الرؤية للغد السياسي لأن الطرفين المتنازعين يؤكدان حتمية انتصارهما .. ولكل طرف إمكاناته على الأرض بشكل مرئي وحلفائه الأقوياء. فهناك قسم من السوريين لا يستطيع معرفة المستقبل السياسي للبلاد بسبب الشد الإعلامي المحكم في هذه النقطة.
- في اتجاه آخر هناك قلق من عملية الانتقال السياسي، على الأخص إذا بقيت معلقة ومتروكة لأن يخطفها أي طرف من الأطراف مستقبلاً. فسوريا بحاجة إلى صيغة للحل في المدى القصير وصيغة للحكم على المدى الطويل تضمن توازنا بين الأفرقاء، إضافة لإعادة رسم أدوار المؤسسات التي تميزت تاريخياً بمساحة قوية داخل القرار السياسي وعلى الأخص الجيش.
- إن شكل العملية الانتقالية قد لا يعجب كل الأطراف ولكن في النهاية فإن أيّاً من الأطراف لا يمكنه فرض رأيه بالقوة ولا بد من مخرج يتم التفاوض عليه. فالشكل السياسي يجب أن يكون توافقي بضمانات دولية وليس دولياً بضمانات محلية. هذا يعني أننا يجب أن ندرس التسلسل الأنسب للعملية الانتقالية السياسية لضمان أفضل تحول للديمقراطية وليس أفضل طريقة للتحول لتمكين المنتصر عسكرياً من تبرير استبداده المستقبلي.
- العملية الانتقالية بذاتها تحتاج وفق بعض اتجاهات السوريين إلى النظر إلى النظام السياسي، ف"النظام يضع الحدود للأفراد" ليضمن سلامة المجتمع من "الشطط الفردي" وبالتالي فإن التطلعات الفردية لا تشكل معيار تحديد مستوى سوء النظام أو جودته. من هنا يجب النظر إلى النظام السياسي من خلال الجهاز القضائي ومستوى تحقيقه للمصلحة العامة والوطنية، ومن هنا فإن علاقة تلك المصلحة مع المواطنة أمر حساس وهناك ضرورة لتعريف دقيق للمواطنة، ففي الدولة القومية فإن الحقوق الفردية يجب ألا تتنافى مع المصلحة الوطنية العليا. لكن التشدد بشأن المصلحة العامة يواجهه هواجس حول مسألة الحريات فبعض الاتجاهات تذهب نحو الحاجة إلى فصل مفهوم الحريات الفردية عن الصراعات السياسية بحيث لا تهدد تلك المفاهيم في كل استحقاق سياسي من تداول للسلطة أو انتخابات.
- بعض الاتجاهات تذهب نحو "الدولة المرنة" وذلك في مقابل "الدولة المركزية – الشمولية" التي سادت خلال العقود السابقة، فياستطاعة "الدولة المرنة" استيعاب التنوع الأثني والديني والمذهبي داخل سورية. فهي ستكون أقرب إلى "الفيدرالية"، لكن هذا الطرح يتم مجابهته بضرورة اللامركزية وليس الفيدرالية بحيث تعطى كل منطقة حقوق إدارة أمورها ضمن معايير وأسس متفق عليها وطنياً. ويعتبر هذا الاتجاه أن قانون الإدارة المحلية من أهم دعائم الديمقراطية إذا تم تنظيمه بطريقة جيدة.
- رغم حجم وتعميدات الملف السياسي السوري لم تظهر تيارات سياسية جديدة بالمعنى الموضوعي، فالتعددية السياسية التي تشكل مطلباً أساسياً منذ بداية الأزمة اتخذت شكلاً لا يتوافق مع حيوية الواقع السوري، وبقيت في إطار التكوين السياسي القديم.
- بعض التوجهات ترى سورية المستقبل عبر دولة مدنية ديمقراطية تتجاوز النمط الديني والنمط الطائفي، فهي نقيض للدولة الثيولوجية، ويظهر فيها فصل السلطات بشكل واضح ومبدأ التحوّل السلمي للسلطة، ورغم أن هذه الرؤية تغلب على ما يسمى اصطلاحاً "معارضة الداخل" لكن تفاصيل الدولة المدنية تبقى معلقة بانتظار البرامج السياسية والحوار بين كافة الأطراف.
- في المقابل فإن جانباً لا بأس به من المعارضة السياسية حملت النظام السياسي المسؤولية عن كافة تداعيات الأزمة معتبرة أنه جزء منها، وأن معظم التطورات مرتبطة بمواقفه وإجراءاته، فيما ترى بعض الأطراف وعلى الأخص تلك التي تحاول لعب أدوار سياسية وسيطة بين طرفي الصراع أن هذا الطرح هو مبرر لعدم تقديم المعارضة لرؤية واضحة، فالعديد من أطرافها ظهرت وفق نسق من المطالب ولكن دون منهج فكري واضح وبقيت ممارساتها نخبوية لعدم امتلاكها عمقا شعبياً، وهو ما يرجعه البعض لممارسات النظام طوال أكثر من أربعة عقود، أما المعارضة في الخارج السوري فحضعت للضغوط الخارجية وشكلت، وفق رؤية البعض، أداة لاستراتيجيات دولية تستهدف سورية.

لم تتضح مشكلة النزوح من المدن السورية إلا مع التداعيات التي نتجت عن عسكرة الحراك، فالصدام المسلح دفع أعدادا متزايدة من السوريين إلى ترك منازلهم، فبعضهم انتقل للعيش في مناطق أكثر أمنا داخل سورية، بينما لجأ آخرون إلى الدول المجاورة، وهناك شريحة أخرى هاجرت لتؤسس أعمالاً في بعض العواصم العالمية. ومع تطورات الأعمال العسكرية ظهرت هذه المشكلة وفق ثلاث اتجاهات:

- الأول مرتبط بالنازحين داخل المدن الآمنة، فكان توفير أماكن إيواء واحتياجات البقاء مهمة تزداد صعوبة على الأخص مع طول مدة النزوح، الأمر الذي استدعى تكيف "النازحين" مع ظروفهم الجديدة، وهو ما أدى لصعوبات اقتصادية داخل معظم المدن السورية.
- الثاني متعلق بحالة اللجوء إلى خارج سورية، فالمعلومات المتوفرة من بعض أماكن النزوح مثل الأردن توضح حجم المعاناة الإنسانية، إضافة لعملية الاستغلال التي برزت إعلامياً من خلال تزويج القاصرات، وفي معسكرات لجوء أخرى مثل المعسكرات التركية، إضافة للمعاناة الإنسانية، هناك المشاكل التي فرضها قرب تلك المعسكرات من أماكن القتال.

هجرة رؤوس الأموال والخبرات وشرائح من بعض الطوائف الدينية، فعلى مستوى رؤوس الأموال يبدو من الصعب على المستوى المتوسط إعادة توطين "رأس المال" المهاجر نتيجة انخراطه بمشاريع خارجية، وهذا ما يستدعي خطة طوارئ على مستوى سورية من أجل البحث في هذا الأمر، بينما تبدو هجرة الخبرات أقل تعقيداً لأنها مرتبطة بالأحداث الدائرة في سورية بشكل مباشر، تبقى مسألة هجرة بعض المكونات السورية، الثقافية أو الدينية، التي تشكل خلا على مستوى التركيب السكاني وتهدد بتحول في الهوية الثقافية، ما يستدعي رسم استراتيجيات لتجاوز هذا الموضوع.

تشكل عودة النازحين واللاجئين إلى أماكن سكنهم الاعتيادية قضية أساسية، لأنها الخطوة الأولى لتخفيف المعاناة الإنسانية إضافة لاستعادة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتأكيد فإن حجم التدمير الذي طال المناطق سيحتاج إلى خطط اقتصادية على مستوى إعادة تأهيل المناطق السكنية، إضافة لخلق خطة إنعاش اقتصادي لتجاوز الواقع الناتج عن المعارك في تلك المناطق.

في المقابل فإن حجم الهجرة الذي زادت معدلاتها نتيجة الخوف من العنف أو القلق على المستقبل ستنبرز نتائجها بعد انتهاء الأزمة، سواء من خلال فقدان الكوادر المؤهلة علمياً وتقنياً أو من نقصان الموارد البشرية لعملية تجاوز الأزمة، الأمر الذي يتطلب بعد عودة الهدوء "تطمينات" واضحة تدفع المهاجرين للعودة والدخول في عمليات لتجاوز نتائج الأزمة.

من أكثر النقاط الخلافية بين السوريين حالياً هي نقطة الدور المستقبلي للرئيس بشار الأسد. تختلف وجهات النظر في هذه المسألة بشكل كبير، وتتراوح بين طرفين حديين متطرفين يريد أولهما أن يحكم الرئيس بشار الأسد سوريا إلى الأبد، ويريد ثانيهما أن يتم التخلص من الرئيس بشار الأسد على طريقة القذافي.

من المفروغ منه أن الانتقال إلى ديمقراطية تعددية حقيقية هو من المطالب المتفق عليها بين فئات واسعة من الشعب السوري، وقد حاول النظام الإستجابة لهذا المطلب من خلال الانتقال من نظام الاستفتاء إلى الانتخاب التعددي وتحديد ولايتين رئاسيتين كحد أقصى لبقاء أي رئيس جمهورية في الدستور السوري الذي أقر في مطلع عام 2012

إلا أن الجدل حول الدور المستقبلي للرئيس بشار الأسد لم يتوقف، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن البحث في هذا الدور يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية :

- الشعبية الحقيقية للرئيس بشار الأسد، وتقادي التشويش والتضخيم الإعلامي إيجاباً أو سلباً.
- الدور الذي يلعبه الرئيس بشار الأسد في وحدة الجيش وتماسكه بالإضافة إلى أهمية استمرار الدور الإقليمي والدولي لسوريا.
- شكوك ومخاوف المعارضة من عدم رغبة أو عجز أو إساءة فهم النظام لكيفية إدارة إنتخابات رئاسية نزيهة وحررة.
- الكرامة الوطنية السورية وعدم الرضوخ لمطالب خارجية في هذا الإطار، بل إقرار ما فيه مصلحة شعبية ووطنية حقيقية.
- بعض أطراف المعارضة تعتبر أن الرئيس مسؤول عن كل ما حدث وعن الدم السوري الذي أريق بالازمة لذلك لا تقبل الحوار معه أو فكرة ترشحه للانتخابات القادمة.

في ضوء هذه العوامل، يمكن مناقشة إمكانية تنظيم انتخابات رئاسية سورية في عام 2014 أو انتخابات رئاسية مبكرة بإشراف حكومة وحدة وطنية وبوجود مراقبين دوليين من دول صديقة لم تتورط بشكل مباشر في الأزمة السورية. يترشح الرئيس بشار الأسد لهذه الانتخابات كأى مرشح آخر ضمن قيود دستورية وقانونية تتيح لجميع المرشحين الاستفادة من موارد الدولة في حملاتهم الانتخابية بصورة متساوية وعادلة ومنظمة، بما في ذلك الإعلام الوطني، كما تتيح إجراء الحملات الانتخابية دون تضييق من قبل أجهزة الدولة. يشترط في هذه الحملات الانتخابية الشفافية وتوضيح مصادر الأموال المصروفة، مع منع أي من المرشحين من تلقي دعم انتخابي من أي جهات خارجية، وتقييد الدعم الانتخابي بسقف أعلى بالنسبة للجهات الداخلية مع اشتراط الشفافية.

يراعي هذا الحل مشاعر ورغبات الكثير من السوريين الذين لا يؤمنون بالإقصاء أو الرضوخ لإملاءات من الخارج بل بصناديق الاقتراع، كما يتيح الوقت الكافي للمعارضة من أجل الاتفاق على مرشح واحد أو أكثر يخوض الانتخابات في وجه الرئيس بشار الاسد.

الحاجة إلى الأمن هي أهم الحاجات الإنسانية بعد الحاجات الفيزيولوجية، من هنا يحتل الهاجس الأمني مساحة واسعة في هموم المواطن السوري هذه الأيام.

الجيل السوري الحالي عاش فترة طويلة من الاستقرار وهي كأي حالة اجتماعية أصبحت ثقافة (ثقافة المجتمع المستقر)، وفي جو ثقافة الاستقرار تنشأ ثقافة الطموحات الاجتماعية والفردية للنمو والتطور.

ثم أتت حوادث العنف المتبادل لتقوض هذا الاستقرار لتحل محله الفوضى الأمنية التي تمثلت بعدة مظاهر منها:

- الحرب المتبادلة وما ينجم عنها من عنف بين طرفي النزاع قد يبدو عشوائياً في الكثير من الحالات وبجميع أنواع الأسلحة بالإضافة للتفجيرات الإرهابية مما أدى لقتل آلاف المدنيين وتدمير أو حرق ممتلكاتهم.
- الفراغ الأمني واهتزاز هيبة الدولة فتح الباب أمام ثقافة العنف لتتحول إلى ظاهرة مجتمعية فانتشرت حوادث القتل والسرقة، والحطف وطلب الفدية والأتاوات.
- التدمير الكلي أو الجزئي للعديد من المعامل والمستودعات والمحاصيل والبنى التحتية وتأثر حركة انتقال السلع والتبادل التجاري أدى إلى نقص في الكثير من المواد الضرورية والأدوية والطاقة، حتى البيئة والآثار التي تمثل التراث الحضاري للمواطن السوري طالها الدمار والسرقة.
- كان للإعلام دور سلبي كبير في بث الرعب في صفوف الناس من كبيرهم إلى صغيرهم.

كل العوامل السابقة أدت إلى شلل العديد من القطاعات جزئياً أو كلياً ومنها قطاع التعليم فبعض مناطق الجامعات والمدارس لم تعد آمنة وبعضها الآخر تحول لمراكز للنازحين كما أن خوف الناس في بعض المناطق جعلهم يجمعون عن إرسال أبنائهم للمدراس.

بالتالي هناك خوف مباشر لدى المواطن السوري على سلامة النفس وأفراد الأسرة، وعلى سلامة المنزل والممتلكات، وعلى سلامة المصالح الاقتصادية، مما سبب حالة من الرعب اليومي وقلق من مستقبل غير واضح المعالم ... حتى بالأحرى من غد غير واضح انعكست على تصرفات المواطن وسلوكه وعلى عمله ... مما أدى إلى تراجع في سلوكياته عامة ... ومن هنا يزداد الوضع الاجتماعي والاقتصادي تعقيداً.

الوضع الأمني كان سبباً مباشراً للنزوح والهجرة، ومنها هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال والاستثمارات.

هذه التجربة التي يمر بها السوريون دفعت إلى الحنين إلى أيام الاستقرار وإلى إدراك أهميته، وسلطت الضوء بشدة على أهمية الحالة الأمنية وانضباط المجتمع والدولة على حد سواء لتثبيت حالة الاستقرار.

إن التغيير السياسي الصحي والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يتوفر إلا في جو استقرار ... فغياب الاستقرار الأمني يعني غياب القدرة على التخطيط والحسابات المستقبلية على كل المستويات، بسببه يحدث انكماش في جميع المجالات ولا يقدر أي تغيير سياسي إصلاح ذلك الضرر مهما كان مثالياً إلا بعد مرور فترة طويلة هي في النهاية من عمر تقدم البلد نحو أي إنجاز.

بقدر أهمية الموضوع الأمني بقدر صعوبة حله، فرغم الانتقال السريع نسبياً للسلطة في بعض الدول العربية بعد الحراك الحاصل فيها مازالت حتى اليوم تعاني من غياب الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني والعنف المجتمعي ... من سيطرة الميليشيات المسلحة إلى عمليات انتقام بين الفرقاء إلى ارتفاع معدل الجريمة المنظمة والعنف السياسي لتصل إلى حد المذابح الجماعية ... ، وفي التاريخ الحديث والقديم أمثلة أعنف فالفرنسيون مثلاً قدموا أكثر من مليون ضحية حتى استقرت الثورة الفرنسية.

للعنف الذي يحصل أسباب كثيرة منها سياسية وتاريخية ومنها طائفية ومنها ما يتعلق ببنية وتكوين المجتمع ومنها ما يتعلق بالتدخل الخارجي أو تواجد مجموعات مسلحة متطرفة غير سورية لذلك فالحل هو إما قصيرة الأمد سريعة أو طويلة الأمد.

يأتي الحل السياسي في مقدمة الحلول المستعجلة وبه ينتهي مبرر الكثير من الأعمال العنفية، فكلما تقدم العمل السياسي كلما تراجع العنف المتبادل

ورغم إشكالية موضوع الأجهزة الأمنية فوجودها (بغض النظر عن شكله الحالي) تحت قيادات واضحة ضروري جداً لضبط الفلتان الأمني المتزايد وإعادة هيبة الدولة وسلطة القانون، ومحاسبة المخطئين بنزاهة، والقضاء على الإرهاب.

ويأتي الدور التوعوي لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والإعلامية ليعمل على المدى الأبعد، ثم يأتي تحقيق العدالة ليخفف من حالات الاحتقان والانتقام.

رغم الاختلاف على قراءة الأحداث الدراماتيكية السورية (ثورة، انتفاضة، حراك شعبي، مؤامرة خارجية مسبقة، مطالب مشروعة أو غير مشروعة، طائفية، سلمية أو عنيفة أو مختلطة ...) لم يعد يخفى على أحد أن العنف تصاعد بوتيرة منتظمة واتخذ الصراع شكلاً تدميرياً لن يخرج أي طرف سوري رابح.

ماذا نتج عن هذا الصراع؟

عشرات الآلاف من الشهداء والضحايا، آلاف المخطوفين والمعتقلين والمهجرين قسرياً، فقدان كامل للأمان، وانتشار للعصابات والمرتزقة، أزمة اقتصادية كارثية نتيجة التدمير المنهجي للمناطق الصناعية وتقطيع أوصال الدورة الاقتصادية، يضاف إلى ذلك العقوبات الاقتصادية الخارجية وقلة المواد والبطالة، تراجع الوحدة الوطنية والمجتمعية والسلم الأهلي مقابل تقدم العصبية المتخلفة وعلى رأسها الشنن والممارسات الطائفية، تدمير مؤسسات الدولة وأهم وظائفها الخدمية، التدخل الخارجي الخطير بكل الوسائل الممكنة ... مجمل الوقائع السابقة تتصاعد بوتائر خطيرة.

هذا الدمار بحاجة لعشرات السنوات وأكثر من مئة مليار دولار لنعود إلى ما كانت عليه سوريا سنة 2010

كل هذا يدل على أن سوريا دخلت في أزمة وطنية شاملة، مع احتمالات كارثية لتطورها.

النظام لم يسقط، من جهة أخرى لم ينفذ الحل العسكري والأمني الذي مارسه النظام ضد معارضيه، مرت الشهور على هذا الوضع رغم إيمان مؤيدي كلا الطرفين ومنذ الأشهر الأولى بأن الحسم قريب.

لذلك فالمطلوب بسرعة من كل الأطراف الانتقال إلى العقلانية والتفكير بالتسويات والتنازلات لمصلحة الوطن، فكل الصراعات تنتهي بجلوس الأطراف المعنية معاً على طاولة حوار أو تفاوض.

إن لجوء كلا الطرفين إلى الخارج وعدم ثقتهما ببعضهما جعل الدور الأميركي والروسي هام جداً وأصبح من الضروري وجود ضامن دولي لنتائج الحوار وللإشراف على انتخابات نزيهة على كل المستويات.

الجميع تلطخت أيديهم بالدماء والجميع ارتكب أخطاء فادحة والمننصر عسكرياً سيفرض حكماً مستبداً أمنياً لا يقبل الاختلاف وهي ستكون نتيجة طبيعية حتمية، وسيستمر في حرب وجود غير منتهية. أما الحوار والاتفاق على مرحلة انتقالية وحكومة وحدة وطنية ووضع تخوفات كل طرف بعين الاعتبار سيخفف الاحتقان ويضع مصلحة سوريا فوق كل مصلحة.

قبل البدء بالحوار على كل الأطراف تقديم بوادر حسن نية والعمل على تسهيل عمليات الإغاثة والمساهمة في حل كل المشاكل وتحديد الممثلين عن كل طرف.

البدء بالحوار سيحاصر الأطراف الكاذبة وسيعزز شرعية الدولة في مواجهة الأطراف العنيفة المخربة.

إن إيقاف العنف الفوري وإيجاد الحلول السياسية بغاية الوصول إلى التغيير الديمقراطي السلمي الشامل هو مطلب الفئة الأكبر من الشعب السوري.

كيف يمكن أن نفهم الحدث السوري في سياق تفاهم جملة من المسائل؟ فالأزمة أوضحت بنية معقدة استندت إليها كل التطورات والتداعيات، ويدخل في هذا السياق "البنية الثقافية" للفرد والمجتمع، وربما كانت الأزمة نوعاً من الكشف لكل التراكمات التي سبقها وعلى الأخص مسألة وحدة المجتمع، فعلى كافة المستويات حدثت افتراقات اجتماعية خطيرة، ومع تطورات الأزمة ظهر الخلل في المنظومة الخاصة للتربية والتعليم سواء على مستوى التقنيات أو المناهج الفكرية أو حتى قدرتها في التأثير على الاتجاهات العامة داخل المجتمع

قبل الأزمة كان قطاع التعليم يعاني من تحديات يمكن تلخيصها:

- حالات تسرب في التعليم الأساسي أدت إلى انتشار الأمية وعلى الأخص في مناطق الشمال الشرقي
- تراجع البنية التحتية للتعليم، سواء الأبنية المدرسية أو الكوادر التعليمية التي لم تعد تتناسب مع ازدياد الطلاب
- تبعية المؤسسة التعليمية الرسمية للجهاز السياسي (مكتب التعليم القطري) مما أدى لضعف جسور التواصل بين المدرسة والمجتمع

أضافت الأزمة إلى هذه التحديات خروج عدة مدارس من إطار الخدمة سواء نتيجة التدمير أو استخدامها كملجئ للمهجرين، كما طرحت تفاصيلها مسائل متعلقة بالهوية الثقافية للمجتمع والأفراد، وذلك في ظل انقسام واضح، وازدياد التطرف، وانخراط طلاب المدارس في الكثير من الأحداث التي شهدتها سورية

هذه التحديات ظهرت وسط تعقد الحياة الاجتماعية وبروز مسائل العنف ضد الأطفال، والفئات "الخاصة" المهمشة من الأطفال في مجال التعليم مثل (الأطفال العاملين، مكتومي النسب، والأحداث)، علماً أن عدد الأطفال من كلا الجنسين المكتومي القيد يقدر بحوالي 125,159 وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي تم عام 2006

وضمن إطار تجاوز تداعيات الأزمة على التعليم وبناء الأفراد، فإن بعض الاتجاهات ترى ضرورة التعامل ببرنامج واضح يتضمن:

- منهاج المواطنة والسلام : يبين الحقوق والواجبات لكل من الدولة والمواطن في ظل دولة ديمقراطية علمانية مدنية حديثة، يتم تبنيه في المدارس والجمعيات الأهلية المختلفة. كما يتوجب على الدولة العمل على تعزيز مشاعر الانتماء لسوريا كبلد متعدد ثقافياً وعرقياً ودينياً ومتعدد حزبياً يضمن لكافة الفئات والأحزاب حقوقاً متساوية، ومن الممكن تكيف هذا المنهاج في سبيل إعادة استيعاب وتأهيل الجيل الشاب المقاتل حالياً عبر منهاج مهارات الحياة لبناء شخصية الفرد
- منهاج الثقافة الجنسية والصحة الإنجابية، فالتوعية والتوجيه حول هذه المواضيع يجب أن يتم في بيئة حاضنة صحية وأمنة مثل المدرسة والجمعيات الأهلية المتخصصة
- منهاج تثقيف الأقران، فالطفل واليافع يتلقى المعلومة بسهولة أكبر عندما تأتيه من أقرانه، فتدريب وتأهيل المتميزين منهم لمشاركة في إدارة الجلسات التدريبية يعد مسألة هامة
- تأهيل الكوادر الحكومية في قطاع التعليم وكافة القطاعات الأخرى

هناك اتجاه آخر في مسألة التعليم وبناء الأفراد يرى ضرورة وضع منهج في تثبيت "الهوية الثقافية"، وذلك مهما كان نوع التقنيات والأساليب المستخدمة، وسواء تم الاعتماد على الأفكار السابقة أو أفكار إضافية أخرى، فمن الضروري ملاحظة أن الأزمة السورية وضعت الهوية الثقافية على حدين أساسيين: الأول يتبنى التراث الديني، وهو ما يُطلق عليه مصطلحات مختلفة مثل الأصولية والسلفية وغيرها، بينما الاتجاه الآخر ليبرالي، وإعادة تثبيت الهوية الثقافية يعد جوهرياً لتجاوز هذا الوضع الصعب الذي يقسم المجتمع ويدخله في صراعات دائمة

حتى بداية الأزمة الحالية، كان الشعور العام في سوريا هو أن النظام قادر وبحكم وجود أجهزته الأمنية المرهوبة الجانب والتي تتمتع بمهارات عالية وخبرة فريدة على عزل سوريا عن موجة الاضطرابات التي عصفت بالمنطقة وبدول جوار سوريا خلال السنوات الماضية

ومع أن البعض، مثل أولئك الذين سعوا إلى لعب دور عام في الحياة السياسية من خارج النظام أو الإسلاميين تعرضوا لضغوطات على درجات مختلفة من قبل هذه الأجهزة الأمنية (مثل المضايقات أو الاعتقال أو التعذيب أو الحكم بفترات مختلفة من السجن من قبل المحاكم الخاصة) ، إلا أن غالبية السوريين تقبلوا لدرجة ما الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في الحياة العامة برغم الممارسات المثيرة للجدل من قبلها، وذلك بمقابل الحفاظ على الأمان والاستقرار في الدولة. وليس انتشار الكثير من النكات والانتقاد الساخر لدور هذه الأجهزة سواء بين عامة الناس أو حتى في الدراما والكوميديا التي وجدت طريقها بسهولة إلى التلفزيون الرسمي إلا إشارة غير مباشرة على تقبل الوضع الذي كان سائداً في هذا المجال

إلا أن الأزمة هزت هذه الصورة التي ظلت سائدة لسنوات طويلة، وشعر الكثير من السوريين أن هذه الأجهزة الأمنية ليست بالمستوى الذي كان متوقفاً من حيث الفعالية والكفاءة، حيث ظهرت الحدود السورية وكأنها سائبة أمام تدفق السلاح والمسلحين سواء السوريين الذين وجدوا في بعض دول الجوار مأوى آمن لهم وبدأوا بالعبور جبهةً وذهاباً عبر الحدود، أو الجهاديين العرب والأجانب الذين تدفقوا إلى سوريا. كما انتشرت إشاعات كثيرة بعضها صحيح عن تعاون البعض في داخل بعض الأجهزة الأمنية مع الذين قاموا بعمليات عنف ضد الجيش والمنشآت العامة والخاصة والمدنيين. يشعر الكثير من السوريين أن الأجهزة الأمنية لأسباب متعددة تتراوح بين الفساد أو عدم الكفاءة أو الانتماءات الأيديولوجية التي تتعارض مع الانتماء الوطني لبعض العناصر فشلت في توقع الأزمة، كما لم يكن أدائها مقنعاً في إدارتها والحد من أضرارها

بالإضافة إلى ذلك، تسربت بعض مقاطع الفيديو خلال الأزمة، خصوصاً في بداياتها، تظهر التعامل العنيف للأجهزة الأمنية مع بعض الفئات، منهم من ارتكب أفعالاً جرمية، ومنهم من كانوا مجرد متظاهرين سلميين. أظهرت هذه المقاطع عدم الحرفية الأمنية في التعاطي مع المتظاهرين السلميين، والمخالفات والانتهاكات التي ارتكبت بحقهم، وأظهرت النظام كنظام قمعي عنفي غير قادر على التعاطي مع الرأي المخالف

من جهة أخرى، يؤمن الكثير من السوريين أن للأجهزة الأمنية، خصوصاً العسكرية منها، الفضل الأكبر إلى جانب تماسك وقوة المؤسسة العسكرية، في مقاومة سوريا للتمرد المسلح المدعوم من الخارج والذي يحظى برعاية وتدريب بعض دول المنطقة وبعض الدول الأخرى في العالم، كما يؤمن الكثير من السوريين أن الأجهزة الأمنية تمكنت من إحباط أعمال إرهابية في مراحلها الأولى، كان من الممكن أن تؤدي إلى الكثير من الضحايا بين المدنيين وفي صفوف الجيش والأمن. من العدل أيضاً أن ننظر إلى أداء الأجهزة الأمنية في ضوء حجم الدعم الكبير الذي يتلقاه المتمردون المسلحون، والضغط السياسي والدبلوماسي والشعبي الكبير الذي تعرضت له هذه الأجهزة

عملياً فإن ما يؤخذ على الأجهزة الأمنية وفق جهات معارضة أنها حتى اللحظة مازالت تمثل سلطة إضافية، ويتهم الكثيرون كافة الإصلاحات بما فيها إلغاء حالة الطوارئ بأنها قامت بحماية الأجهزة الأمنية من أي مساءلة قانونية، وأثبتت الأزمة حسب وجهة نظرهم بأن قوى الأمن كانت عاجزة عن تفسير الكثير من التصرفات وبقيت في نفس الوقت خارج محاسبة قضائية.

أحد المواضيع الهامة التي يجب أن تتم ملاحظتها في عملية إعادة الهيكلة هي المسألة المتعلقة بالتفريق بين المدنيين والمتطرف. يجب أن تتم طمأننة الفئات المتدنية من المجتمع السوري بأنها ليست هدفاً للمضايقات الأمنية، وأنه سيتم احترام حريتها الدينية جنباً عن جنب مع حرية جميع الفئات السورية الأخرى، وأن قوانين مكافحة الإرهاب لن تستخدم للتضييق على الحريات الدينية، طالما أن هذه الحريات هي مسألة شخصية وأن الشخص المعني غير متورط في أية أنشطة محددة ومثبتة بالدليل القاطع وتشكل خطراً على الأمن العام أو الوحدة الوطنية

هذه الأجهزة لا تزال تلعب دوراً هاماً في حماية سوريا من التداعيات الأكثر خطراً للأزمة، كما أن الكثيرين من قادة وعناصر هذه الأجهزة يتميزون بالانضباط والكفاءة والروح الوطنية، وهؤلاء يعملون جاهدين لحماية المواطنين على عدة مستويات، كما أن بعض قادة الأجهزة الأمنية يتمتعون بخبرة منقطعة النظير في شؤون التنظيمات المسلحة المتطرفة في المنطقة، والعديد منهم أثبتوا ولاءهم للوطن وعدم فسادهم. ولكن بعض ممارساتهم بحاجة إلى الكثير من التطوير والتدريب وبعضها الآخر يجب أن يصنف كالجرائم التي يحاسب عليها القانون

من المهم في عملية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أن لا يؤدي هذا إلى فراغ أمني يدفع المواطنون ثمنه، وفي نفس الوقت، يوصل إلى عملية تحديث شاملة لهذه الأجهزة تحدث تغييراً حقيقياً في التعاطي مع المخاطر الأمنية، وتخضع الأجهزة لسلطة الشعب من خلال لجنة برلمانية متخصصة. من الواضح أن محاربة فساد الأجهزة الأمنية ومنع تدخلها في التعيينات المدنية والسياسية، وتطبيق آليات للرقابة على عملها دون الإضرار بسرية عملياتها وكفاءتها، ودون إخضاع هذه العمليات للمزاج السياسي كما هو الحال في بعض دول المنطقة. يبقى العنصر الأهم في هذا الإصلاح هو التخلص من القيادات الفاسدة حيث وجدت، وتحديد مهمة الأجهزة الأمنية بحماية سلامة الوطن ووحدة أراضيه وتحويل كل المهام اليومية (الرقابة على المؤسسات والافراد) الى الشرطة والنائب العام والقضاء

من المهم أيضاً توفير الدعم المطلق للأجهزة الأمنية في مهمتها المحددة في حماية سوريا ومواطنيها وأجهزة الدولة، ولا يمكن لهذا الدعم أن يتحقق دون الوصول إلى مستوى معين من الشفافية يتيح إرساء الثقة العامة بهذه الأجهزة ودورها وممارساتها، وتلعب الرقابة القضائية على عمل الأجهزة الأمنية دوراً هاماً في هذا الجانب، وذلك من خلال إخضاع المخالفات التي يمكن أن ترتكبها الأجهزة الأمنية للقانون المدني ورفع الحصانة عنها، وإتاحة تقديم عناصرها للمحاكمة العادلة عند ارتكابهم انتهاكات أو مخالفات

يدفع الاضطراب مهما كان نوعه إلى التفكير بالمكون العام للدولة، فنادرا ما تبقى الدول بعيدة عن التدخل الخارجي، مهما كان نوعه، عندما تدهمها الأزمات، فمسألة انتهاك السيادة لم تشكل مسألة فقط داخل الحدث السوري، بل قدمت تحديا ثقافيا وسياسيا أمام المجتمع السوري الذي واجهته التحليلات منذ الأيام الأولى بخطر التقسيم، بينما كانت "المشاريع السياسية" تحمل مراقبين و"قوات فصل" وغيرها من المصطلحات

القلق على السيادة السورية ووحدة أراضيها كان عاملا مشتركا ما بين الموالاة وفئات عريضة من المعارضة السورية في الداخل، وتباين التفسيرات بين الطرفين حول شروط السيادة في مرحلة الأزمة لم يشكل تناقضا صارخا في التوجهات بشأن هذا الأمر، فالسيناريو الليبي المرعب كان الأقوى في شد الانتباه، ورغم الاستخدام المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين ضد قرارات تتيح التدخل العسكري في سورية، وهو ما دفع المعارضة في الخارج إلى اتخاذ مواقف معادية لهما، لكن أشكال انتهاك السيادة اتخذت أشكالاً متباينة، ويمكننا هنا ملاحظة الأمور التالية

- أولا: مواقف المجلس الوطني كانت واضحة منذ البداية في أن إسقاط النظام لا يمكن أن يتم إلا بسناريو يحمل نوعا من التدخل أو ربما بالتدخل المتدرج
- ثانيا: الخطوات السياسية مثل المراقبون العرب والأجانب خلق تباينا في المواقف، رغم أن هذه "الخطوات" يمكن وصفها بالمهام غير المنتهية، فهي كانت تقف عند حد معين ليتم بناء خطوات جديدة لا تعتمد على ما تم إنجازه
- ثالثا: انتهاك السيادة كان يعني بالنسبة للشريحة الأكبر من المواطنين "التدخل العسكري المباشر"، بينما اختلفت مواقف المعارضة السياسية في تفسير "عملية الانتهاك"، واعتبرت أن اعتماد النظام على روسيا والصين وإيران نوع من التدخل الخارجي واختراق للسيادة لا يمكن تبريره واعتبرت أن هذه الدول شريكة في قتل السوريين لأنها تدعم النظام
- رابعا: تعرضت رموز السيادة لانتهاكات مباشرة، فحركة الاحتجاج سرعان ما استبدلت العلم السوري، دون وجود مبرر حقيقي، وتم التركيز بالحملة الإعلامية على شخص الرئيس وعلى الجيش الوطني والتلفزيون الرسمي، وظهرت مسميات تتجه مباشرة نحو الرموز الوطنية، مثل الجيش الحر، وترافق ذلك مع حملات تشكيك بالتاريخ السياسي لسورية، كل ذلك كان يجري مع تحرك للسفير الأمريكي بشكل يخالف كافة القواعد الدبلوماسية، واملأءات بتتحي الرئيس وفرض منطقة عازلة، وتبرير وجود مسلحين يقاتلون في صفوف المعارضة من جنسيات أجنبية وعربية، وضرب مواقع استراتيجية حساسة لها علاقة بالجهة مع اسرائيل

هاجس السيادة بعد أكثر من عشرين شهرا على الأزمة تحول نحو مخاوف مختلفة، فمسألة الحرب الأهلية لم تبق فقط ضمن تصريحات المسؤولين الأوروبيين، بل انتقلت باتجاه المعارك التي تشهدها الأراضي السورية، في المقابل فإن البعض يرى أن وحدة الأراضي السورية في اللحظة الراهنة مخترقة عبر البؤر المسلحة، مهما صغرت، فهناك انتقال منذ بداية الأزمة من دولة ذات دور إقليمي بارز، إلى مخاوف من التقسيم

تعود السيادة عبر الأزمة السورية إلى نقطة البداية التي ظهرت فيها تلك الدولة، فهناك مجتمع يضغط على الحدود السياسية المرسومة، وهناك قوس أزمات تقع سورية في منتصفه، فهي موجودة وسط ضغط كئيل تاريخية (إيران، تركيا، العراق، مصر)، إضافة لـ"هامش جغرافي" يشكل مركز ثقل اقتصادي (السعودية وقطر والكويت) يحاول استقطاب السياسة الإقليمية باتجاهه، وأخيرا هناك محور الصراع مع "إسرائيل" الذي يمكن اعتباره "المعيار الدولي" لتوازن المنطقة ولترتيب أدوارها، وهذا التعقيد ربما فرض نفسه بقوة داخل أي سلطة سياسية في سورية، وهو في الأزمة الحالية يطرح أسئلة عن "وجود الدولة" السورية في ظل انقلاب الموازين الإقليمية

و السؤال الصعب أيضا في ظل الخراب الاقتصادي الحاصل بفعل الأزمة ألا يصبح موضوع السيادة أعقد في وقت ستحتاج فيه إلى معونات ودعم قد نضطر أن ندفع ثمنه جزء من سيادتنا واستقلالنا؟

الازمة الحالية أعادت الى الواجهة مسألة تحديد الهوية السورية ودور الدين في المستقبل المنظور. فخلال فترة الخلافة العثمانية، كانت المناطق التي تشكل اليوم القطر السوري مقسمة جغرافياً على اسس طائفية وقبلية وعرقية. وكانت مناطق مثل جبال العلويين تعاني من العزلة، كما كان جبل الدروز في الجنوب امارة مستقلة غير خاضعة للسلطة المركزية. إن مبدأ وحدة الأراضي السورية الذي توافقت عليه النخب السورية منذ المؤتمر السوري عام 1916، اتاح المجال امام توحيد الطيف السوري، وتعزيز الانتماء القومي تحت سقف الوطن، رغم أن سلطة الاحتلال الفرنسي قامت فعليا بتقسيم سورية وفق منطق أنتي وطني

بعد مرور 66 عاماً على استقلال سوريا وقرابة العامين على بدء الازمة، باتت هوية الدولة والمجتمع مهددة بفعل عدة عوامل قد تؤدي الى استبدال الانتماء القومي بإتتمانات طائفية وعرقية وقبلية ضيقة لا تجمع السوريين، بل تفرقهم كما كانوا ابان الخلافة العثمانية. شبح الماضي يخيم على المجتمع السوري وبأفضل الحالات، فإن البلد قد تكون مقبلة على تكرار الصيغة اللبنانية أو العراقية المتمثلة بالمحاصصة الطائفية أو حتى الفيديرالية. وبات المجتمع السوري مقسم بين ما يسمى بالغالبية والأقليات، ما يشير الى تأزم مفهوم المواطنة وتهديده بالزوال مع تفاقم الازمة وتدويلها تحويلها الى صراع اقليمي بين قوى سنية وشيعية

صعود الفكر الديني في المجال السياسي وفق وجهة نظر الكثيرين ناتج عن عدة عوامل، منها: التصحر الفكري والسياسي الذي فرضه النظام طيلة خمسة عقود، الفقر الناتج عن الفساد والعقوبات الغربية بسبب موقف سوريا من الصراع العربي الاسرائيلي، فشل اليسار العربي أمام العدوان الاسرائيلي والاميركي في المنطقة وايضا النفوذ المتزايد لممالك النفط التي تدعم بقوة الاسلام السياسي بصيغته الوهابية والسلفية. كما أن البعض يتهم النظام السوري بتأجيج الطائفية عبر تركيز السلطة التنفيذية الفعلية على يد طائفة واحدة فقط

وفي زمن الحروب، تزداد الغرائز الدينية والعرقية وتتجذر في المجتمعات غير المتعدنة. وتتمثل ظاهرة التطرف بصعود الإسلام السياسي والعسكري، وبعودة الفكر الجهادي-التكفيري. كما تتمثل أزمة الهوية بعودة العصبية العائلية والقبلية والعرقية والطائفية في سوريا وعلى الأخص في المناطق ذات الأتنية أو المذهبية أو حتى العشائرية

ويرى بعض المعارضين إن التيارات المتطرفة انت كرد على القمع العسكري الذي يمارسه النظام. هؤلاء يتهمون النظام بتأجيج مخاوف الاقليات من أجل اضعاف المعارضة. ولكن الواقع قد لا يكون بهذه البساطة. فبالرغم من أن بعض أطراف المعارضة تنفي التحريض الطائفي، فإنها غضت النظر عنه لأنه ظهر كورقة رابحة في معركتها. أن هذا التحريض اثبت أنه ذو تأثير نوعي وثقيل في استقطاب الجماهير في المناطق الاكثر فقراً وتهميشاً. كما أن الورقة الطائفية أثبتت فعاليتها في جلب المساعدات المالية والعسكرية من دول الخليج الداعمة للتشكيلات ذات الطابع الديني

ويتساءل السوريون الآن إن كانت المشاعر الطائفية والاستقطاب المذهبي مؤقتة أم يؤسس لمستقبل طائفي. هذا الهاجس قد يكون أكبر لدى الأقليات السورية بسبب سيطرة التوجهات الاسلامية الاقصائية على الجسم العسكري للمعارضة التي ذكّرت الجميع بأصولهم الطائفية. فتراجعت الحالة المدنية للمجتمع لصالح المشاعر الناهضة من غبار الزمن

تتجه بعض الأطراف السياسية إلا أن إعادة الحياة السياسية تتطلب آليات وأفكار لتشكيل تيارات حزبية جديدة على أسس وطنية، مع التنويه الى أن السماح بأحزاب دينية أو ذات طابع طائفي قد تأجج الصيغة الطائفية، في نفس الوقت فإن التوازن ما بين السياسة والتنوع السوري يحتاج اليوم إلى مصالحة وطنية شاملة

البعض يعتبر أن الفساد ظاهرة منتشرة في سورية، ويذهب آخرون لجعله أحد أهم أسباب الأزمة السورية الحالية، لكن هناك اتفاق لدى غالبية السوريين على أنه من المواضيع التي تحتاج لمعالجة دائمة نظرا لتأثيراته المباشرة على سلامة المجتمع والاقتصاد. وتطرح ظاهرة الفساد موضوعا جوهريا هو تقديم تعريف له، على الأخص أن مثل هذا الأمر متعلق بخبرات الأشخاص وبطبيعة نظرتهم لـ"الفساد"، فالحلول العفوية تنطلق من عدم وجود تحديدات واضحة وفهما للأسباب العميقة لهذه الظاهرة، مما يؤدي لعجز عن إيجاد حلول منهجية للفساد وعدم قدرتنا على قياس نجاحنا بمكافحته. إن أي حل مقترح يجب أن يتعامل مع الأسباب العميقة للفساد ومعرفة أن كل حل سيكون له تكاليف اقتصادية واجتماعية، ويفترض أيضا إدارة للتوقعات المرتبطة بقياس أساليب مكافحة الفساد لتقييم مدى النجاح في هذا الموضوع، وهو أمر يعتمد على إعلام حر ومسؤول، وعلى الأشخاص المنخرطين في أهداف هذه العملية، إضافة للأطراف الحكومية التي تتعامل مع هذا الموضوع على الأخص السلطة القضائية

كلمة "الثقة" غالبا ما تظهر مباشرة أو بشكل ضمني عند مناقشة الفساد. ومن الأمثلة على انعدام الثقة عدم قدرة الحكومة على حل مشاكل المواطن، وعجزها عن تحقيق الالتزامات المترتبة عليها، وإساءة استخدام السلطات، والاستفادة من السلطة، المراكز، الرشاوى، منح بعض الأفراد / الشركات كل العطاءات والمناقصات الخاصة بالدولة، الفساد بالجهاز القضائي وامكانية شراء القضاة، والقائمة تطول

عندما يتعلق الأمر بخصوصية الفساد في سوريا، البعض يرى أنها مسألة متجذرة في الدستور وطريقة إدارة الأصول العامة. ويعتقدون أنه لا بد من كسر احتكار الحكومة لموارد الدولة على جميع الأصعدة كي نستطيع البدء بتفكيك منظومة الفساد

هناك اتجاه آخر في رؤية الفساد وانعدام الثقة في الحكومة، حيث يرى أصحابه أن هناك عودة لبعض الشرائح الاجتماعية بانتماءاتهم إلى (العشيرة، القبيلة، الطائفة، المنطقة أو العشيرة أو غيرها) أي الى عقلية ما قبل الدولة، والاتجاه نحو تدمير مؤسساتها التي لم تعد لهم

ثمة رأي مخالف، يعتبر أصحابه أن العديد من الاقتصادات الناشئة (والديمقراطيات) تعاني من الفساد (مثل الهند وروسيا والمكسيك)، لكن مستوياته لم تسفر عن ثورات واسعة، وحتى كندا، على الرغم من جهودها في هذا المجال، كان لها نصيبها من قضايا الفساد. "وليس هناك بلد خال من الفساد تماما" وفقا لصفحة الويب للشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية. وهناك جهات نظر أخرى ترى أن "حركات احتلوا" (احتلوا وول ستريت كمثال) حدثت كتعبير رمزي ومحدود لعدم وجود الثقة في الإدارة الحكومية وقطاع الأعمال الخاصة، وآليات الحوكمة التي يتبعانها

يعتقد البعض أن اتخاذ موقف قوي وجدي من الفساد سيكون له تأثير إيجابي على كيفية إدراك المواطنين للدولة والثقة بها. ففي الماضي لم يكن هناك سوى القليل من عمليات المحاسبة للفاستين، والسوريون بحاجة إلى إعادة هيكلة للبنية الحكومية عبر فصل السلطات وتطبيق معايير المساءلة والحوكمة (في القطاعين العام والخاص) بدلا من كونها مجرد موضوع للنقاش، لأن جدية قضية الفساد تتطلب تقييما قانونيا لما هو موجود بالفعل ثم تحديد ما يلزم اتخاذه من تدابير إضافية

لزيادة الحوار والدخول في عمق هذا الموضوع يحتاج المرء لتعريف "الفساد" من وجهة نظر "جرائم الفساد" (على غرار ماتقوم به OECD) وتقديم الحلول المحتملة. كما تستحق وثيقة الشفافية الدولية القراءة والمعونة بـ"مؤشر الفساد العالمي" التي توضح مغالطة ربط النجاح في محاربة الفساد مع عملية الدخول في الديمقراطية في الدول التي كانت تعاني من الاستبداد. على سبيل المثال في تقرير عام 2011 كانت سورية في المرتبة (129) من بين 182 دولة فهي حققت نجاحا في محاربهه قياسا لدول مصنفة ديمقراطية مثل لبنان (134) والعراق (175)، وأفغانستان (180). ومع ذلك، فإن قياس مسألة الفساد يعتبر هاما لتحديد التقدم نحو الهدف

هل نستخدم نتائج الشفافية لعام 2011 كأساس لتحسين الأداء أو نبدأ بإيجاد قواعدنا الخاصة من أجل سورية؟ ما هي أكثر المواضيع التي تهم السوريين عندما يتم التعرض للفساد؟ إن مكافحة الفساد عملية طويلة وهي بالتأكيد تحمل تكاليف اجتماعية واقتصادية وتتطلب تعاوننا من كافة أفراد المجتمع. وإدارة الاحتمالات غير المتوقعة في عمليات الإصلاح لمسألة الفساد تعتبر أمرا ضروريا لضمان إصلاح حقيقي ولنقادي خيبات الأمل والحفاظ على الدعم الشعبي لجهود مكافحة الفساد.

دخل الجيش السوري بوقت مبكر في الأزمة السورية، فهو لم يبق فقط بالحفاظ على سلطة الدولة، بل تم استهدافه أيضا بعد أقل من شهر على اندلاع الأزمة ابتداء من قرية البيضا جنوب شرق البانياس، وهو اليوم اللاعب الأساسي في الأحداث الميدانية، وفي نفس الوقت فإن هذه المؤسسة كانت محورا للتركيز الإعلامي والسياسي منذ دخولها إلى مدينة درعا وحتى اليوم، فالأسئلة التي فتحتها الأزمة بشأن الجيش بقيت محصورة في العمل الأمني وربما غاب الموقع السياسي له في تاريخ سورية الحديث، أو حتى في كونه محور السيادة نتيجة الوضع الجيوسياسي لسورية .

هناك نظرة إلى الجيش تطورت لدى فئة واسعة من السوريين الذين رؤوا فيما يقوم به دورا رياديا وشجاعا، وعلى الأخص في ظروف حرب قاسية وغير مألوفة، وهذه العاطفة وجدت ترجمة لها سواء في ساحات التواصل الاجتماعي أو من خلال الحملات الإعلامية، في المقابل فإن فئة من المعارضة وعلى الأخص تلك التي تدعم العمل العسكري، وجدت فيه داعما للنظام فقط، ولدى بعضها وجهات نظر تتجه إلى اعتباره مؤسسة "فئوية" .

مع تطور الوضع وسيطرة الحالة العسكرية على الأزمة فإن عددا من اتجاهات المعارضة باتت تنظر إلى الجيش كجهة معادية بالكامل، واستخدام تعابير مثل "مناطق محررة" تدل على انفصال كامل في النظرة إلى المؤسسة العسكرية، في المقابل فإن أطراف معارضة أخرى تعتبر أن كافة العمليات القتالية لا تعفي الجيش من شرح طبيعة عملياته ومن تقديم بعض التبريرات لعدد من الانتهاكات، فهناك فشل في خلق تواصل يحفظ لهذه المؤسسة موقعها كجيش وطني يدافع عن وحدة البلاد. ومع انتشار بعض مقاطع الفيديو، بغض النظر عن موثوقيتها، تظهر انتهاكات صارخة، فإن أي تحقيقات أو محاسبات لم تظهر إلى العلن، رغم أن الأزمة تقتض شفافية واضحة في ظل صراع واتهامات تحتاج لتحقيق .

عمليا فإن خطاب المعارضة لم يقدم تصورا كاملا للمؤسسة العسكرية ، بل هناك بعض المؤشرات في تصريحات المعارضة إلى أن ما أراده هو بقاء الجيش على الحياد، وبالإجمال فإن الحديث عن الجيش يأخذ بعدين أساسيين :

الأول – النظر إليه من خلال أبعاد الأزمة، فسياسيا لا توجد "دولة غير أمنية"، حيث يرى من يتعامل مع هذا الموضوع أن الحديث عن "الدولة الأمنية" هي لضرب وتصفية قدرات الجيش السوري والقوى الأمنية أو استنزافها، وبالتالي ضرب السيادة والأمن السوريين، ووفق هذا الاتجاه فمن حق الجيش وقوى الأمن التعاطي بأشد قوة مع التمرد المسلح الحاصل. في المقابل فإن عددا من أطراف المعارضة ترغب عمليا بتحييد الجيش نهائيا عن أي شأن سياسي، وبالتالي إيجاد "عقيدة" معاكسة لما بقيت عليه المؤسسة العسكرية ربما منذ الاستقلال .

الثاني – النظر إلى الجيش وفق المنظور الذي تطور من خلال "التسلح" الذي لم يكن فقط ظهور السلاح والعنف، بل محاولة كسر شرعية الجيش من خلال "فصائل" مسلحة تحمل اسم "الجيش الحر"، ووفق هذا البعد فإن المعارضة نفسها انقسمت وفق موقفها من ظهور "الجيش الحر" كمفهوم "أكثر من كونه تنظيما موحدا، فالطرف المؤيد لعمليات التسلح أعطى شرعية سياسية لـ"المعارضة المسلحة" وذلك على اعتبارها الطليعة التي يمكنها إعادة هيكلة بنية الجيش من جديد .

من الواضح عبر خطاب المعارضة أن الرؤية للمؤسسة العسكرية هي عبر إخراج العسكر من اللعبة السياسية، وهذا الأمر غير ممكن في ظل الصراع مع "إسرائيل"، لأن بداية تدخل المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي كانت من خلال هذا الموضوع بعد سنوات قليلة على الاستقلال، لذلك فالموقف من المؤسسة العسكرية مسألة تابعة لمنهج المعارضة في التعامل مع "إسرائيل" .

البحث في الجيش يأخذ مساحة إعلامية واسعة على الأخص بشأن المعارك، وهو مجال لحملات إعلامية من الطرفين، ولكن عمق المسألة بقي غائبا لأن أي صياغة جديدة لدوره تتطلب ليس فقط وضع حدود قانونية لتداخل المؤسسة السياسية مع العسكرية بل أيضا تحولات في البنية وإيجاد توجهات مختلفة له .

لقد بني النظام الإقتصادي السوري طوال اربع عقود على فكرة ملكية الحكومة على قطاعات كاملة من الإقتصاد مع الإبقاء على القطاعات الأخرى تحت الرقابة المباشرة للحكومة أو للمنظمات الوسيطة التي تسيطر عليها الحكومة. واستطاعت هذه المنظومة أن تقود مرحلة هامة من النمو الإقتصادي المتسارع في فترة السبعينيات معتمدة على ربيعة العائدات النفطية ومساعدات دول الخليج في أعقاب حرب 1973 مع اسرائيل. ورغم أن القيود على التضخم الذي يرافق عادة النمو المتسارع بقيت تحت سيطرة الحكومة التي قامت بتوفير شبكة ضمان اجتماعي أساسي في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية والتوظيف الحكومي إلا أن استحقاقات العجز العام والمديونية انفجرت في النصف الثاني من الثمانينيات. ولم تعد الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية من ناحية توفير شبكة الرعاية والحماية والحد الأدنى من الرفاه الإجتماعي. ولكن التوجه الذي استمر لأعوام طويلة وكرس نظرة لدى المجتمع السوري حول دور الحكومة الإقتصادي بقي يحكم السياسات العامة وتوقعات المجتمع على حد سواء، حتى بعد أن تبين فشل تلك السياسات وعدم قدرتها على متابعة استحقاقات التنمية. فهناك نظرة عامة لدى السوريين أنهم يستحقون كل خدمات الدولة المجانية وأنهم لن يدفعوا إلا الحد الأدنى من الضرائب وأن رواتبهم يجب أن تزداد وأن يتم كل ذلك بأقل قدر من التضخم

لقد جاءت الإصلاحات الإقتصادية كضرورة ملحة لمحاولة إدخال القطاع الخاص والإستثمارات المحلية والخارجية في تمويل النمو الإقتصادي وفتح آفاق جديدة للإقتصاد السوري قادرة على استيعاب النمو السكاني المتزايد ودخول مئات الألاف من الشباب إلى سوق العمل كل عام. وإذا كانت الإصلاحات الإقتصادية قد نجحت في تحرير قطاعات اقتصادية واسعة وجلب إستثمارات خارجية إلا أنها بقيت رهينة منظومة عامة سياسية وأخلاقية ترى أن دور الحكومة هو الأساس وأن دور القطاع الخاص يبقى ثانوياً مهماً كبير. فلم ترافق حركة النمو الإقتصادي حركة موازية من الإصلاحات القضائية والإدارية والسياسية. وكانت النتيجة أن نسب النمو المستمر التي عاشتها سورية خلال السنوات الست الأخيرة قبل بداية الأزمة لم تنعكس على شكل فرص اقتصادية حقيقية بالنسبة للسواد الأعظم من السوريين

فرغم نمو كل المؤشرات الأساسية الخاصة بالإقتصاد الكلي إلا أن المؤشرات التفصيلية بقيت شبه جامدة. فمما الناتج المحلي جاء في قطاعات ذات إنتاجية عالية ولكنها لا توفر فرص عمالة كبيرة. فتمت فرص العمل في الوظائف الخدمية على حساب الوظائف الإنتاجية. وجاء النمو الكبير في قطاعات الأعمال والمصارف مثلاً مترافقاً مع ضياع فرص عمالة كبيرة في قطاع الزراعة. وكذلك ترافق نمو طبقة متوسطة واسعة الطيف (مليون سيارة صغيرة cc1600 خلال العشر سنوات الماضية) على حساب ترسخ الفقر لدى شريحة المواطنين تحت خط الفقر المدقع. كل هذا خلق شعوراً عاماً بأن الهوة بين الفقراء والأغنياء صارت كبيرة إلى درجة لم تتقبلها الثقافة السورية المرتبطة عضوياً بالتجربة الإشتراكية السابقة

وجاء الإصلاح الإقتصادي مجزئاً لم ترافقه إصلاحات سياسية وإدارية تسمح بالمحاسبة والمساءلة بما شجع على استنشاق أنواع من الفساد فاقت كل ما عرفته سورية في السابق. وبقي النمو الإقتصادي محصوراً بيد شبكات من المحسوبيات لم تسمح من الإستفادة من عائدات النمو الإقتصادي وتوزيعها بشكل عادل لتصيب الفئات الأفقر من المجتمع. كما عجزت السياسات التي وضعتها الحكومة في خلق شبكة حماية مجتمعية للتعامل مع النتائج المتوقعة من عملية التحرير الإقتصادي. وبقيت الحكومة تعتمد أدوات غير مجدية وغير كافية للدعم الأساسي للفقراء بدون أن تطور هذه الأدوات وتربطها بأدوات تمكين مجتمعية تساعد الفقراء في الخروج من دائرة الفقر واستمر تكريس فكرة الإتكال على الحكومة في كل شيء رغم تغيير دور الحكومة جذرياً

ورافق هذا الشعور العام بالغبن الإقتصادي جمود في أدوات التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى في الجوار. فرغم أن سورية كانت سباقة في تقديم عدد من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم إلا أن الشعور العام هو أن الحكومة لم تطور أدواتها بشكل كاف وأن دول الجوار قد سبقتنا. وتعزز هذا الشعور عندما وقعت سورية اتفاقات اقتصادية مع دول مثل تركيا اتضح من خلالها ضعف القدرة التنافسية للإقتصاد السوري وللمؤشرات التنموية البشرية مقارنة بجوارها. وهذا أيضاً عزز شعوراً عاماً بأن الحكومة لم تحمي الإقتصاد المحلي كما يجب

خلاصة فإن السياسات العامة للتحرير الإقتصادي بقيت موضع جدل كبير بين المستفيدين منها والمتضررين. وجاءت الأزمة لتزيد من حدة التخبط حول السياسات الإقتصادية. فمن طرف هناك من يطالب بمزيد من التحرر والإنتفاخ ومن طرف آخر هناك من لحق التوجهات الشعبوية وألقى بكل اللوم في الأزمة على سياسات الإقتصاد الإقتصادي. إن النقاش الإقتصادي الموضوعي لا يغير من النظرة العامة لدى الكثيرين على أن الإقتصاد الإقتصادي جاء بنتائج متواضعة وغير كافية، متأخرة، وموزعة بطريقة غير عادلة. وزاد من حدة هذا الجدل أن الحكومة حاولت أن تلبس الأشخاص المسؤولين عن الإقتصاد الإقتصادي في سورية مسؤولية الأزمة بينما تبقى الحقيقة

المرّة هي أن مسببات الأزمة هي إقتصادية بالدرجة الثانية ولكنها مرتبطة بالإصلاح الإداري ومشاكل الفساد وانعدام المساءلة بالدرجة الأولى

إن الدور الإقتصادي للحكومة في المستقبل سيؤثر في شكل الحل الذي ترتجبه سورية للخلاص من الأزمة. هل ستقترض سورية لتغطية نفقات إعادة الإعمار، ومن الذي سيقترضها وضمن أي شروط؟ وكيف ستستطيع سورية أن تسد القروض التي ستقترضها لإعادة البناء؟ هل ستعتمد الدولة سياسات دعم العرض كما في السابق وتدافع عن دور المؤسسات العامة وتدعم الإنتاج عبر مؤسسات القطاع العام. أم أنها ستدعم دور القطاع الخاص وتخلق سياسات تحفز الطلب. هل ستنفذ عمليات إعادة الإعمار عن طريق عطاءات عامة قد تكون سريعة ولكنها غير فعالة وغير مولدة للعمالة أم أنها ستأتي عن طريق حوافز مجتمعية قد تكون بطيئة ولكنها قليلة الكلفة ومولدة للعمالة ضمن الفعاليات الصغيرة والمتوسطة؟

كل هذه الأسئلة ستحدد للسوريين ملامح الإقتصاد الذي سيعملون من خلاله وسترغمهم على اتخاذ اختيارات صعبة فيما يخص مستقبلهم. لذا يطالب الكثير من السوريين اليوم أطراف النزاع أن يحددوا بوضوح إلى أي نهج اقتصادي سيأخذون البلاد مستقبلاً. وحيث أن كل شيء في الأزمة السورية أخذ نزعة حدية فإن الحوار الإقتصادي صار أيضاً مجالاً للخلاف بين المصالح المتنوعة والمتعارضة. ويسعى الكثيرون اليوم إلى الضغط لتحديد شكل الإقتصاد السوري مجدداً ضمن أطر تحمي مصالحهم. ولكي يضمنوا هذه المصالح يطالبون بتحديد شكل الإقتصاد السوري في الدستور

في الحقيقة لا يوجد تصور واضح ودقيق لمعرفة آراء الأكثرية في هذا الصدد. وحتى لو كان هناك مثل هذا التصور فإنه عرضة للتغيير بحسب المستجدات. وتبقى كل الإسقاطات التي يقوم بها البعض لتصوير رؤيتهم على أنها النموذج الأنسب من باب التفكير الطوباوي. إن توصيف النظام الإقتصادي الأنسب للسوريين هو من الأمور الأساسية التي ستتناقش عليها الأحزاب السياسية مستقبلاً. وهذا التوصيف سيتغير باستمرار بحسب تغيير رؤية الناخبين. المشكلة تكمن في عدم وجود نظام سياسي يسمح بتغيير السياسات الإقتصادية عندما تثبت فشلها (أو انقضاء فترة صلاحيتها). سيكون على الناخب السوري مستقبلاً أن يقرر ما هي المعادلة الصحيحة وهذا لا يكون إلا عبر عدة دورات انتخابية حرة وشفافة تتبلور فيها تجربة الرقابة على الإقتصاد عن طريق العملية الديمقراطية. والقرار حول مستقبل سورية الإقتصادي يجب أن يكون للناخب السوري وليس للنخب السورية، بطريقة تضمن فيها المؤسسات الديمقراطية تصحيح المسار كلما فشل السياسيون في وضع حلول إقتصادية حقيقية لمشاكل البلد

قد يكون من السابق لأوانه اليوم الإنخراط في الحوارات النظرية حول الشكل الإقتصادي للمرحلة القادمة في ضوء الأسئلة الأكثر إلحاحاً في تأمين الإحتياجات الإنسانية الأساسية. خاصة وأن هذه الأسئلة تطرح اليوم من قبل الكثيرين من باب إلقاء اللوم وليس من باب إيجاد الحلول. إن الأسئلة الإقتصادية الأهم في هذه المرحلة ستتمحور حول أولويات المساعدات الإنسانية والإغاثية. وحول شكل الحوافز المتوفرة لإعادة الإعمار واستقرار وعودة النازحين. وستدور حول التعويضات للمتضررين وعلاج الجرحى وغيرها من الضروريات الأساسية. كما يجب البحث عن حوافز مجدية لجمع السلاح من أيدي كل الأطراف المسلحة وإغرائها بالخروج من اقتصاد الحرب الطفيلي إلى إقتصاد السلم الإنتاجي. أما الأسئلة الصعبة حول طبيعة النظام الإقتصادي وبالتالي طبيعة النظام الضريبي وما يتبعه من القوانين المرتبطة بالعمل والحماية التي يوفرها القانون للعمال والتوازن بين هذه الحقوق والحوافز التي ستوضع لاستقطاب الإستثمارات إلى سورية مجدداً فهذه أسئلة لا يمكن الإجابة عليها بدون نظام ديمقراطي سياسي يحدد طبيعة الإقتصاد السياسي للبلاد من خلال المؤسسات الديمقراطية وليس عن طريق السماح للرابح في الأزمة من فرض رأيه بقوة السلاح

الدور الاقليمي

من الطبيعي أن الأكثرية النيابية هي التي تتحكم في السياسة الخارجية في أي بلد ديمقراطي، أو في طور التحول باتجاه الديمقراطية. ولكن، وأسوة بجميع الدول الديمقراطية، أو تلك المتحولة باتجاه الديمقراطية، فإنه لا بد من وجود ثوابت أساسية راسخة لا يجوز الحياذ عنها. يمكن المحافظة على هذا المبدأ من خلال تحديد مستوى المسائل السياسية التي لا يجوز لأي حكومة مستقبلية، حتى وإن كانت منبثقة عن برلمان منتخب ديمقراطياً، أن تبت فيها من دون الرجوع إلى مرجعيات وطنية أعلى منها. يمكن لهذه المرجعيات أن تكون إما في البرلمان في بعض الأمور، أو من خلال الاستفتاء الشعبي المباشر في بعض المحطات الكبرى، مثل تلك المتعلقة بالأمن القومي، أو المتعلقة بإبرام أو إلغاء اتفاقيات التعاون مع الدول الأخرى، أو تلك المتعلقة بإبرام أية اتفاقيات مع الطرف الإسرائيلي.

لقد صدرت تصريحات وممارسات من بعض أطراف المعارضة، وبشكل خاص من المجلس الوطني سببت الكثير من القلق لدى شريحة كبيرة من السوريين على ما يعتبرونه ثوابت سوريا ودورها القومي والإقليمي الذي راكمته على مدى العقود الماضية، وهو التراكم الذي ترزب تلك الشريحة المهمة بالمحافظة عليه وعدم إهداره. ونعتقد أنه من الضروري أن يتم التأكيد على أخذ رأي المواطن السوري عندما تواجه أية حكومة استحقاقات ذات طابع مصيري أو تاريخي، وعلى ألا تترك مثل تلك القرارات المصيرية لتصرف منفلت قد يصدر عن أية حكومة مستقبلية، حتى وإن كانت منتخبة ديمقراطياً. بل يجب أن يتم تشريع آلية لإلزام الحكومات بأخذ موافقة البرلمان قبل المضي بقرارات من المستوى المذكور، وإلزام وزارة الخارجية بالتنسيق مع لجنة الخارجية في البرلمان ومع الرئيس قبل المضي في أية قرارات ذات طابع مصيري أو تاريخي.

لا مناص عن الاعتراف بأن الأزمة الحالية كشفت عن انقسام حقيقي في نظرة السوريين إلى دول الجوار والإقليم، وإلى العلاقات المنشودة مع دول الإقليم والعالم. وعلى كل من سيقود سوريا في المستقبل، أن يعي هذا الانقسام، وأن يحاول تفهم أسبابه، وبالتالي ألا يهمله في أية قرارات قد يتخذها. وعلى من يريد طرح توجه معين أن يعمل على اكتساب رأي الجمهور عن طريق الإقناع والتواصل مع هذا الجمهور، لا أن يفرضه عليه فرضاً، وعليه أيضاً أن يكف عن شيطنة الدول الحليفة للطرف الآخر وعن تنزيه الدول الحليفة لفريقه. سياسات سورية الإقليمية كانت ناجحة فقط عندما استطاعت الحفاظ على التوازن بين التكتلات الإقليمية.

الخطر الاسرائيلي

ركز الإعلام الرسمي في سورية على "إسرائيل" منذ بداية الأزمة، ولم تكن المسألة اتهامها بما يحدث بل باعتبارها المستفيد النهائي مما يحدث، والملاحظة الأساسية أنه في مقابل مصطلح "الأزمة" الذي يعتبر حصيلة تطور في المصطلحات ابتداء من "الاحتجاج" ومروراً بـ"الثورة"، فإن الإعلام الرسمي استخدم "المؤامرة" وتفرع عنها مجموعة مصطلحات مثل "الفتنة" و "المحنة".

ينعكس هذا الأمر بشكل مباشر على الاتجاهات العامة لرؤية "ما وراء" الأزمة، فهي ستؤثر على عمق هوية السياسة الإقليمية لسورية سواء تجاه "إسرائيل" وبالتالي عملية السلام، ومن جانب آخر ستساعد في تبدل استراتيجي ببنية الشرق الأوسط، وهنا يمكن رصد الأمور التالي:

من الطبيعي أن يكون هذا الموضوع خارج الاهتمام المباشر للمخترطين في العمل المباشر فهي مسألة تتعلق بالتفكير الاستراتيجي.

أدبيات المعارضة الخارجية لم تتجاهل هذا الأمر فقط، بل اعتبرت في برنامجها (المجلس الوطني) أنها ستعيد التوازن لعلاقات سورية.

ترى بعض الأطراف السياسية المعارضة أن هناك انقسامات وفق التوجهات الدولية، فالمعارضة الخارجية مدعومة مالياً وسياسياً من طرف سياسي (الولايات المتحدة وحلفاؤها) وبالتالي فإن المسألة ستحمل تحولات جذرية في حال انتصار أصحاب الحسم وفق رؤية المعارضة الخارجية.

بين الأطراف المعارضة سجل خجول بهذا الشأن، على الأخص أن الحديث عن الديمقراطية يقوم بتعويم العديد من الأمور التي بقيت ثابتة عقود طويلة، فهل يمكن لصناديق الاقتراع التحكم بالتوجهات الاستراتيجية؟

في اتجاه آخر فإن بعض أطراف المعارضة طرحت وثيقة "إعلان مبادئ" تحفظ ما يُطلق عليه "الثوابت الوطنية".

عمليا فإن الدور الإقليمي لم تحدده السلطة السياسية الحالية، وموضوع الصراع مع "إسرائيل" ليس خيارا، فالجغرافية السورية هي التي حكمت جملة العلاقات الخاصة بالدور الإقليمي، وإذا كانت مرحلة ما بعد "الحركة التصحيحية 1970" ركزت على مسألة الدور الإقليمي، فإن هذا الأمر كان حاضرا منذ الاستقلال، وتوضحه الوثائق الخاصة بالخارجية الأمريكية والبريطانية، وبعملية الصراع على سورية، فالتوازن الدقيق بالعلاقات الإقليمية والدولية هو المسؤول عن إيضاح أهمية "الدور الإقليمي" ففي سورية ومنذ الاستقلال كانت سياستها تتأرجح بين أمرين: فإما أن تكون ساحة صراع بين الأطراف الإقليمية، أو تعمل على جعل نفسها نقطة توازن بكل ما يحمله هذا الخيار من صعوبات.

وبالتأكيد فهناك ارتباط بين الخيارات السورية لعلاقتها الإقليمية وقضية فلسطين، فمع اعتبار "إسرائيل دولة يهودية" فإن خطر وجودها لم يعد يقتصر على تهديد هوية المنطقة، بل أيضا إدخالها بمساحات صراع طائفي ومذهبي، فالرسم الاستراتيجي للشرق الأوسط وتوزع الأدوار تداخلت فيه عوامل "تحصين إسرائيل" بشكل يتجاوز الحالة العسكرية باتجاه تهيئة اجتماعية للمنطقة، وفي النهاية فإن أي دور إقليمي في ظل الواقع الحالي لسورية أو لغيرها يُراد له أن يحمل معه "استيعاب الصراع" ودخول "إسرائيل" في المنظومة الإقليمية بشكل كامل.

سبقى الناظم للسياسة الخارجية السورية وللتوجهات الاستراتيجية سؤال كبير يراه البعض مرتبط بالتحديد الدقيق للمصلحة، بينما يذهب آخرون لاعتباره مرتبط بمسألة الوجود السوري وعلى الأخص في ظل وجود "إسرائيل".

هناك إحياء عام بأن الحدث السوري هو "ثورة كرامة"، فقطة البداية في مدينة درعا حملت رموزا تظهر العلاقة ما بين الاستبداد والكرامة وحقوق الإنسان، ورغم تعقيدات الأزمة السورية التي ظهرت في وقت مبكر لكن معظم التفاصيل داخل ما يقارب العامين تضع مسألة "الكرامة" كعنوان أساسي، فالسوريون الذين عانوا من شكل للاستبداد، سياسي بالدرجة الأولى، تعرفوا خلال الأزمة على أنواع جديدة من امتهان الكرامة نتيجة حدة النزاع، امتهان كرامة نتيجة انهيار الاقتصاد، وامتهان بعد أن مارست المجموعات المسلحة الخطف والتعذيب والعنف والقتل ، والذي كان في بعض الاحيان على الهوية الدينية، إضافة الى تهديدات وشتائم للذين لم يدعموا المتمردين أو الثورة"، وعبر التهجير والنزوح الذي كان مسؤول عنه كلا الطرفين المتنازعين ، هذا إضافة لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان عبر السلطة السياسية

ربما ينظر البعض لما حدث على أنه ثورة كرامة نتيجة الممارسات التي تعرض لها المواطنون منذ عقود، وسيبقى هؤلاء أن لهذه الانتهاكات دورا كبيرا داخل تطور الأحداث، لكن كرامة المواطن وحقوق الإنسان باتت تحتاج اليوم إلى موقع جديد يدخل في صلب بناء المواطن لمراحل ما بعد الأزمة

عمليا فإن بعض الاتجاهات في المعارضة السورية ترى أن تفسير ما حدث في سورية يكمن في آلية تراكمية بلغت ذروة من ذراها في حادث درعا الذي تُوّج به ربما بتبسيط بداية انتفاضة سوريا. والأهم في حادث درعا، حتى وإن بقيت تفاصيله غير واضحة حتى الآن، هو أن المواطنين السوريين على اختلاف درجات رضاهم بالنظام أو رفضهم له كانوا وما زالوا مستعدين بسهولة بالغة لتصديق حكاية الإهانة التي تعرض لها أهالي التلاميذ. لم ؟ لأن الكثيرين منا يستطيعون بسهولة نفسها تذكر إهانات تعرضوا لها من ممثلي الدولة الذين يمثلون النظام في الواقع

هذا الاتجاه ظهر له خطاب عبر تحليلات في الصحف تتحدث عن ثورة أرياف، وفي المقابل يتم دعمه بتحليل اقتصادي فامتهان الكرامة لم يكن عبر حادثة بل من خلال التهميش الاقتصادي والإفقار الذي خلف واقعا قابلا للانفجار

كان لا بد للكرامة من الظهور في صلب الحدث السوري لأن ما جرى في المحيط السوري أيقظ المجتمع على إمكانيات متعددة، وربما على ضرورة النظر إلى كرامة الإنسان من زوايا متعددة، ورغم أن تطور الحدث السوري حملت مزيدا من الامتهان لحقوق الإنسان ، إلا أن هذه القضية باتت جزءا من حزمة سياسية – اجتماعية تحتاجها سورية، ومرتبطة بقوانين صارمة تطبق على الجميع

منذ مراحل ما قبل الأزمة كانت معادلة الاستقرار في سورية قائمة على توازن يظهر في التحليلات السياسية يجمع ما بين حالة الأمان وثبات السلطة السياسية، وداخل هذا التوازن تم إسقاط الكثير من التفاصيل التي تعتبر "الضمان" لاستمرار الاستقرار، فالشعور بالظلم عبر عن نفسه بشكل واضح خلال الأزمة الحالية، وظهر مطلب "العدل" بشكل قوي سواء في خطاب المعارضة، أو حتى في الحديث عن الإصلاحات السياسية

عملياً فإن بعض أطراف المعارضة ترى أن الفاسدين أقاموا منظومة علاقات ضمن الدولة تحميهم وتؤمن مصالحهم، وتعيق المتضررين من استرداد حقوقهم، مما أفقد المواطن الثقة في الدولة بسبب عدم قدرته على تحصيل حقوقه إلا بالرجوع إلى منظومة الفساد، وهذا الشعور بالظلم كان عنصراً حاسماً في الاحتجاجات والاضطرابات خلال الأحداث السورية حسب رأي البعض

لكن غياب العدالة والشعور بالظلم لم يكن مسؤولية السلطة السياسية فقط حسب رأي شريحة أخرى من السوريين، فالسلطة السياسية تتشارك المسؤولية مع "نظام اجتماعي" متشابك مع "النظام السياسي"

ورغم أن لوم الحكومة حول غياب العدل أمر منطقي، لكن لا يكفي لأنه تبرز في نفس الوقت ضرورة حماية الافراد وحقوق الأقليات ضد قمع الأغلبية (الدينية أو العرقية) من أجل التغلب على المشاعر السائدة من غياب العدالة

بالتأكيد هناك ضرورة لرؤية طويلة الأمد ومتعددة الجوانب لقضايا العدالة، ولكن هناك أولوية لقضايا العدالة الانتقالية وإلا انتهينا إلى عدالة المنتصر التي بدأت ممارساتها العشوائية تتجلى اليوم. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أهمية التركيز على مفهوم دولة القانون القائم على مبدأ فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى حماية حقوق المواطنين وذلك تحت سقف الدولة المدنية التي تحكمها القوانين بموجب الدستور

وفي مسألة العدالة فإن الاتجاه لدى المختصين يسعى لتوضيح نقطتين أساسيتين

الحقوق:

هناك خلط ما بين الخدمات والحقوق، فالكثير من المعاملات ما بين المواطن ودوائر الحكومة هي في جوهرها ليست من حقوق الإنسان، لأنها تصنف من قبيل "الامتيازات"، ويجب أن تعطى للأشخاص الذين يستحقونها (مثل رخص القيادة وإجازات الاستيراد وغيرها)، وينبغي تنظيم وتطوير إدارة عملية الحصول على هذه الخدمات (العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم فعل ذلك) لتكون فعالة وسهلة. وضحايا الظلم في هذه المسائل هم ضحية لأنظمة غير فعالة تعاني من خلل وظيفي في القوانين الحكومية والإجراءات. وهذه الظروف الرهيبة تولد الفساد، المحسوبية، والمحاباة في جميع الهيئات الحكومية والقطاعات

العدالة:

بالإضافة إلى تحقيق مبدأ فصل سلطات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، ترتكز العدالة على حسن الممارسة والتنفيذ لمهام تلك السلطات. وتساهم القرارات القضائية الصادرة عن هيئة قضائية مستقلة في تكريس إحقاق العدل، وفي هذا المضمار يعتبر استقلال القضاء عنصراً أساسياً في تحقيق الديمقراطية

لكنه مهما كان النظام القضائي مستقلاً، يجب أن يكون هناك قدرة على تطبيق القانون بشكل فعال وقادر على خلق شعور بالعدالة الاجتماعية عند كافة المواطنين

في سورية تبدو مسألة تطبيق العدالة أمراً مركباً لا يرتبط فقط بالهيئات القضائية، فحتى لو كان القضاء مستقلاً وتم استخدام السلطة التقديرية القضائية في إقامة العدل، لكن المسألة تظهر في جعل القانون نافذاً، فتنفيذ القوانين غالباً ما يخضع لتأثير "مراكز القوى" في الحكومة والمجتمع، مما يفقد القضاء فاعليته. من هنا فلا يكفي تثبيت استقلالية القضاء بل أيضاً البحث عن الوسائل الكفيلة بتطبيق القانون وهو مسؤولية السلطة التنفيذية

لقد كشفت الأزمة عن خلل فادح لدى فريق النظام، في تحقيق الحد الأدنى من التواصل المُجدي مع شريحة كبيرة من المواطنين السوريين. ينسحب هذا التعميم على القنوات الرسمية، وشبه الرسمية والخاصة، بل حتى والشخصية. وقد حاولت هذه القنوات، دون كثير جدوى، التعويض عن فقدانها للحيات، وعن عدم وضوح أدوارها ومسؤولياتها، بضخ كميات كبيرة من المواد الدعائية، أو ما يعرف بالبروباغندا، مما ساهم في زيادة تأجيج الأزمة

و لا يخفى أن النظام قد عمل على مدى العقود الماضية على لجم قدرة المفكر والصحافي والمواطن عموماً عن تناول المواضيع التي اعتبرها حساسة مثل السياسات العامة والمسألة الطائفية والإثنية، والفساد والمحسوبية، وغيرها من المسائل الحساسة. واقتصرت وسائل إعلامه خلال نفس الفترة على تقديم صورة براقية عن أداء الدولة والقيادة، بينما اقتضت استراتيجيتها في مواجهة الأسئلة الصعبة على إهمال وترك أمرها للزمن، وهي استراتيجية إعلامية سقطت سقوطاً مديماً وثبت فشلها الذريع والمكلف إلى درجة فاقت التصور. وبينما حققت بعض وسائل الإعلام الخاصة، خاصة تلك التي تعتمد الانترنت، بعض التقدم، إلا أنها عانت بشكل كبير من تقييد شديد ومستمر، ومن ضعف مزمن في التمويل، ولم تتح لها الفرصة لتكون بديلاً يرضي المواطن المتعطش للخبر الموثوق

كانت نتيجة ذلك أنه ومع بداية الأزمة، فإن قنوات إعلامية تابعة لقطر (الجزيرة) والسعودية (العربية) وعشرات القنوات غيرها تابعة لدول عربية وغربية عديدة، قد احتكرت مجال الأخبار وصناعة الرأي بشكل كاد يكون كاملاً. وقد دفعت هذه السيطرة الإعلامية الساحقة بشكل واضح في تشكيل وعي قسري لدى الكثير من المواطنين السوريين، مما دفعهم إلى اتخاذ خطوات على الأرض، بعضها لا يمكن التراجع عنه. كذلك ساهمت عشرات القنوات ذات الطابع الوهابي أو السلفي، والممولة والمشغلة من قبل بعض دول الخليج وبكواتر سعودية أو كويتية أو مصرية أو حتى سورية، في تأجيج الاحتقان والتعصب لدى شرائح عريضة من المجتمع السوري، إضافة إلى الأصوليين العرب، وساهمت بالنتيجة في تأمين دفق مستمر من المتطوعين المعبأين للعمل المسلح ضد ما سَوَّق لهم على أنه أعداء للدين. هذه الجبهة الإعلامية المدججة بالسلح الإعلامي الثقيل كانت خالية ومتروكة بالكامل من الطرف السوري

كذلك ساهم المواطن السوري العادي، باستخدام الفيس بوك (و بصورة أقل تويتر) في زيادة الاحتقان عن طريق قضاء ساعات طويلة يومياً في نشر آراء ومقالات وصور نمطية تعزز الموقف المسبق الذي اتخذته سواءً مع هذا الطرف أو ذلك، مع تخوين الطرف الآخر وتسفيه آراءه. وبهذا ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي هي الأخرى في زيادة التخندق لدى جميع الأطراف

و فِيم حاولت القنوات الرسمية وشبه الرسمية السورية في بداية الأزمة أن تستضيف بعض البرامج الحوارية، إلا أن اشتداد الأزمة واستمرار الإعلام التحريضي من الطرف الآخر سرعان ما دفع بالإعلام السوري نحو التمترس وراء اسلوب الإعلام الدعائي (البروباغندا) الذي يركز على صورة نمطية تمجد كل إنجازات الجيش الوطني وتختزل طيف الجمهور السوري كله في صورة مثالية مساندة للنظام. وقد ساهم هذا أيضاً في زيادة الاحتقان في الشارع السوري والعربي عموماً من الأزمة في سوريا

ساهمت كل هذه العوامل، وأخرى كثيرة غيرها تدور أيضاً في فلك انعدام الحوار والتواصل، ساهمت في خلق وتعميق استقطاب حاد جداً عصف بالرأي العام السوري بشكل لم يسبق له مثيل. وصار لدينا روايتين متناقضتين بشكل كامل لنفس الأحداث ولنفس الأزمة. ومع تعطل لغة الحوار، تعطلت آلية التعلم، وشلت كل إمكانية لتفهم دوافع وهواجس الطرف الآخر، مما خلق شعوراً عاماً بانعدام إمكانية الحوار، وضرورة اللجوء إلى العنف المسلح لفرض رؤية كل طرف على الطرف الآخر كحل وحيد متصور للأزمة. ومع امتداد الأزمة واعتماد الإعلام الدعائي بشكل متزايد، سادت الضبابية الكثيفة في المعلومات والأخبار المتداولة، ما دفع بالجمهور - المستقطب والمتوتر أصلاً - إلى اللجوء لبناء تصورات عن الأزمة، لا يمكن وصفها بأكثر من كونها أوهاماً، منها ما يتناول أسباب الأزمة ومنها ما يؤكد قرب الانتصار وقرب الحسم، فوقع الجميع في أتون حلقة مفرغة، عنوانها العنف والسلاح والدم

إنه لا مجال لكسر هذه الحلقة المميته حتى تقتنع غالبية السوريين بأنه لا مناص ولا بديل عن الحوار، وأنه لا مفر من محاولة التوصل إلى أرض مشتركة بينهم. وعلى القيادات والشخصيات الأساسية في هذه الأزمة أن تكون مثلاً لجهاهيرها، في إبداء قدرتها على الاستماع وعلى الحوار، وعلى الاعتراف بالواقع كما هو، وعلى أن تكف عن التحريض وعن اجترار الفكر الإلغائي الإقصائي

و إذا كنّا كسوريين، لا نملك أن نمنع الحملات الإعلامية الشرسة التي نعلم جميعاً أنها لا تفعل ما تفعله محبةً بنا، ولا حرصاً علينا ولا على بلادنا، ولا سعياً نحو حرية أو حقوق أفضل لنا، فإننا نملك ألا يدفعنا الخطأ إلى ارتكاب خطأ مقابل، ونملك ألا تحضنا الجريمة الإعلامية على ارتكاب جريمة إعلامية مقابلة، ونملك أن نتمسك بأخلاقنا وإنسانيتنا مهما بدا ذلك صعباً

يُعد تدهور البيئة من هواجس المواطن منذ زمن بعيد ، وذلك لما فرضته بعض الظروف البيئية القاسية على شعور المواطن بسوء الإدارة من قبل الجهات المختصة من جهة وتنامي الوعي لديه بضرورة توافر شروط بيئة سليمة تستقيم من خلالها علاقته بمحيطه المباشر

فكان لبعض الظواهر البيئية التي شهدتها سوريا أبعاداً اقتصادية واجتماعية بالغة الأثر، فنذكر على سبيل المثال الجفاف في السنوات الأخيرة والذي أدى إلى اضطراب سكان الريف في عدد كبير من القرى الواقعة في شمال سوريا إلى الهجرة إلى ضواحي المدن الكبرى بغرض كسب العيش، وما كان لتلك الهجرة الداخلية من أثر في تفهقر أوضاعهم المعيشية من جهة ومن تمركز زيادة عدد السكان في ضواحي المدن مما أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة في المدن. كذلك فقد أدت الظواهر البيئية المتعلقة بالجفاف إلى تقلص المساحات الزراعية وبالتالي تأثر الاقتصاد السوري التي يعتمد على الزراعة بشكل كبير

يمكن تصنيف المشكلة البيئية الناجمة عن سوء الإدارة من قبل المختصين وكذلك عن سوء الاستعمال من قبل المواطنين إلى شقين:

- الشق الأول يتعلق بكمية الموارد المتاحة وقصورها في تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، كمثال انقطاع مياه الشرب وهدر المياه وجفاف نهر بردى
- الشق الثاني يتعلق بنوعية الموارد البيئية وما تتعرض له من تلوث، كمثال تلوث مياه الشرب وتلوث الهواء في حمص بسبب المصفاة وفي باناس بسبب معمل الإسمنت وازدياد ظواهر التلوث والروائح الكريهة بسبب التقصير في معالجة تمديدات المجاري ومكبات النفايات

إضافة إلى ذلك يندرج التوسع في المشاريع الصناعية والسكانية على حساب المساحات الخضراء، كمثال غوطة دمشق المهتدة بالتلوث والاندثار بسبب المشاريع الصناعية ومخلفاتها

و يُفسر السبب الظاهر بحسب بعض المواطنين على أنه اهمال أو تقصير الجهات المسؤولة في سوء إدارة القضايا البيئية ولاسيما المتعلقة منها بدرء مخاطر سوء الاستخدام والإدارة ونذكر على سبيل المثال احتراق الغابات و كارثة انهيار سد زيزون في 2002 والتي ساهمت في تنامي سخط بعض المواطنين وشعورهم بالعجز إزاء الآثار المترتبة على الكوارث من أضرار مادية ومعنوية

على الرغم من الخطوات الحديثة التي اعتمدها الحكومات السابقة ولاسيما على صعيد التشريعات البيئية إلا أن انطباعاً بأن الشأن البيئي في سوريا لم يتبلور بصيغة سياسية أو اجتماعية أو حتى علمية ذات وزن. بالمقابل هناك تنامي للوعي الشعبي بضرورة المحافظة على البيئة والحرص على المحيط المباشر له ويلاحظ ذلك من خلال تكاثر الشكاوى في الصحافة السورية معبرةً على تلك المخاوف الحقيقية

و جاءت الازمة الحالية لتفاقم من خطر تدهور البنية من خلال الاستباحة التي طالتها من حرائق استهدفت الغابات ، والمناطق الزراعية وأبار النفط ، ومولدات الكهرباء ،الى تراكم النفايات ، وزيادة الغازات والسموم والتلوث بسبب المعارك ، و مع الإهمال والتجريف الذي لحق بالأراضي الزراعية لاتخاذها مسرحاً للعمليات العسكرية ، واضطرار أهلها للنزوح عنها ، أصبحنا أمام كارثة بيئية حقيقة تستلزم وعياً بيئياً وفعلاً اختصاصياً وثقافة جديدة لانقاذ ما دمر ولإعادة التأسيس من جديد الأمر الذي يستلزم عملاً يتطلب سنوات

بعض العوامل الأساسية المؤثرة على الأزمة السورية غابت أو تم تحييدها، فمسألة الجولان كجزء من الصراع مع "إسرائيل" كانت غائمة أو ربما مادة إعلامية موجهة ضد السلطة السياسية، أو حتى ضمن النقاش حول التبعات التي خلفها النظام السياسي، فالأزمة السورية شأن مرتبط بالسياسة الداخلية، مما جعل "الأراضي المحتلة" خارج الأولويات أو المطالب الصريحة لبعض أطراف المعارضة، لكن هذا الموضوع فتح مجموعة من الأسئلة في إطار التفكير بالأزمة وحلولها

تم الحديث عن موضوع الجولان من زاوية البعد السياسي الداخلي، فالنظام السياسي يتم تصنيفه وفق منظومة "الممانعة"، وهو في ظل المفاوضات غير المباشرة وصل في عام 2010 إلى مرحلة متقدمة نحو استعادة الجولان، لكن في المقابل فإن بعض الأطراف السياسية ترى أنه لم يقترب ولو قليلاً من أمل التحرير. ولم يستطع عبر الطرق السياسية من تحريك القرارين 242 و338. فالجولان كان له نتائج اجتماعية تمثلت في "مشكلة النازحين"، التي ترى بعض الأطراف أنها مسألة تم استيعاب نتائجها. ويبقى البعد الأعمق لموضوع الجولان يتجلى في انسداد الأفق الاستراتيجي في قضية الصراع مع إسرائيل

انتقلت رمزية الأراضي المحتلة منذ بداية الأزمة باتجاه "لواء اسكندرون" سواء عبر مخيمات اللجوء أو معسكرات التدريب، فدخل في عمق الحدث رغم أن جناحاً سياسياً (الأخوان المسلمين) داخل المجلس الوطني يرفض الحديث عنه كأرض سورية. فواء اسكندرون شكل مسألة سورية في النصف الأول من القرن الماضي، ولكن التفاهات مع تركيا في نهاية القرن الماضي أنهت الكثير من الذبول السياسية العالقة حوله ليعود اليوم للظهور بقوة

في المقابل فإن المعارضة نفسها وعلى الأخص "المجلس الوطني" مر بشكل عابر على موضوع الجولان، وكان بيانه السياسي بهذا الخصوص غامضاً، أما خطابه السياسي فكان يكتفي بالإشارة إلى أن الجيش لم يقم بأي دور في الصراع مع "إسرائيل" لكنه يقوم بمهام حربية في الداخل السوري

بالتأكيد فإن الأزمة فتحت مساحة أكبر للتفكير بما يمكن تسميته "الجغرافية الهشة" التي بدت وكأنها خطوط الضغط الأساسية على سورية، وتمثلت في الحدود الشمالية مع تركيا، أو ما يعرف بـ"خط بروكسل"، أو منطقة لواء اسكندرون، أو الحدود مع لبنان، فالشروط الخاصة بالدولة السورية باتت مفتوحة باتجاه التحولات الكبرى سواء داخل سورية أو خارجها

بعض الاتجاهات التي تصنف ما حدث كأزمة وطنية شاملة تذهب إلى البحث عن شروط الاستقرار المستقبلي لسورية بما فيها مسائل الحدود من جهة، والصراع مع "إسرائيل" بما فيه مسألة الجولان

البيعض يربط مسألة الجولان بالحدود الشمالية وفق منطق التوازن الإقليمي، فاتفاقية فك الارتباط السوري – "الإسرائيلي" لعام 1974 شكلت تفاهماً دولياً لضمان توازن لا يؤدي إلى حرب إقليمية، ورغم أنها وقعت بين طرفين لكنها أيضاً متشابكة مع تفاهات دولية أدت لظهورها، في المقابل فإن الحدود الشمالية هي نتيجة اتفاقيات مؤتمر "فرساي" لما بعد الحرب العالمية الأولى (سان ريمون ثم لوزان) التي حددت شكل الشرق الأوسط، والأزمة الحالية خلقت اختراقاً في الحدود الشمالية وحتى الجنوبية (الدخول إلى المنطقة المحايدة في ذكرى النكبة، وانسحاب UNDOF بعد دخول مسلحين إلى بعد المناطق الحدودية)، وهو ما يفتح الباب واسعاً لإعادة النظر في الحدود السورية وفق توازن مختلف

السؤال الذي يطرح نفسه وسط هذا الجدل يرتبط بالجولان وبقاى المناطق المحتلة، فهل صورة سورية المستقبل ستحمل تعاطياً مختلفاً مع هذا الموضوع؟ أم أن حديث الجولان هو مجرد عنصر في الحملات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين؟ وهل الشعب السوري مستعد لدفع ثمن التحرير مهما اختلفت وسائله؟